

النظرية اللغوية
العربية في المرايا

محمد ربيع

* المرايا من التحديب إلى التعكير:

بنى الدكتور عبد العزيز حمودة ما يمكن أن نطلق عليه «مشروعه النقدي» على مؤلفين، أولهما: كتابه «المرايا المحدبة»، الصادر في ضمن سلسلة كتب «عالم المعرفة» الشهرية التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت - عدد إبريل 1998م / ذي الحجة 1418هـ. وآخرهما: كتابه التالي «المرايا المقعرة»، الصادر في ضمن السلسلة نفسها - عدد أغسطس 2001م / جمادى الأولى 1422هـ. وهذا الكتاب الأخير ينبغي في نظري أن يُعدَّ الجزء الثاني من كتاب واحد يضم الكتابين معاً، لا سيما أن المؤلف نفسه اقترح ذلك في المرايا المقعرة⁽¹⁾. ذلك لأن حمودة أراد بكتابه الثاني بعد أن رفض في كتابه الأول: «المشروعات والاستراتيجيات التي أفرزها فكر الحداثة الغربية وما بعدها»⁽²⁾ أن ينتهي فيه إلى إيجاد البديل عن ذلك كله من التراث العربي. فهو يعتقد جازماً «أنَّ الحداثيين.. وقفوا أمام مرايا محدبة زادت من أحجامهم وضخمتها. وحينما طالت وقفتهم أمام تلك المرايا صدّقوا في نهاية الأمر أنَّ إنجازاتهم النقدية بهذا الحجم المتضخم». ويواصل التأكيد في حماسة أنَّ أخطر ما وشت به دراسته الأولى، وكان على الباحث أن يكون «أكثر جرأةً في تأكيده، وأقلُّ تأدّباً، هو أن النقل عن الحداثة الغربية يفتح الطريق أمام التبعية الثقافية، ثم يكرّسها. ثم إننا نرتكب إثماً لا يغتفر حينما ننقل المصطلح النقدي الغربي، وهو مصطلح فلسفي بالدرجة الأولى، بكل عوالمه المعرفية إلى ثقافة مختلفة، هي الثقافة العربية، دون إدراك للاختلاف»⁽³⁾. ولذلك رأى أن من واجبه - في الأقل: تُجاه قرائه الذين

حاصروه بالأسئلة، كما يقول - بعد هذا الرفض أن يفكر في إيجاد بديل واحد ليس غير، هو «البديل العربي القومي».

لقد جهد الباحث في (المحدبة) في تلمس كل ما يمكن أن يقنع القارئ من جهة بأن المذاهب والاستراتيجيات النقدية الغربية ومصطلحاتها جميعاً قد نشأت في بيئة ملائمة لها في الغرب، لا تتناسب بحالٍ من الأحوال مع نظيرتها العربية، وأن المذهب منها لم يأت إلا في نهاية مذهبٍ آخر؛ إما في تدرجٍ يقتضيه وإما أن يطرأ هناك من الظروف ما يلجئ إليه. ومن جهة أخرى لم يقترب القارئ من النصوص الإبداعية في ضوء نقد الحداثيين وما بعد الحداثيين من البنيويين وما بعد البنيويين، بل زادتهم كتاباتهم عنها بعداً⁽⁴⁾. كما يشتكي حمودة بمرارة أيضاً من لغة النقد الوعرة التي «تلفت النظر إلى نفسها أكثر مما تلفته إلى النص»⁽⁵⁾. وأما في (المقعة) فقد ذهب إلى تقديم البديل العربي في هيئة نظريتين، هما: النظرية اللغوية العربية، والنظرية الأدبية العربية.

ولا يملك القارئ المنصف بدءاً إلا التعاطف مع حماسة الباحث في محاولة التوصل إلى نظرية نقدية عربية أصيلة، تُنسبُ كلياتاً إلى التربة التي نمت فيها النصوص العربية. ولا يملك أيضاً إلا أن يجاربه في شكواه من وعورة لغة النقد في أحيان ليست بالقليلة. إذ أجزم أولاً مع الباحث - كما يجزم بذلك غيري أيضاً - بأن في تراثنا العربي كثيراً جداً من صنوف الفكر والنظر، مما لو لم يُهمل أو يُتجاهل لكان لنا اليوم بين الأمم شأنٌ آخر بلا شك. وليس ذلك الأمر مخصوصاً بمجال الأدب فحسب، بل في ميادين العلوم والفنون المختلفة، النظرية منها والتطبيقية. وأجزم ثانياً - كما جزم هو في كتابيه - بأن ليس كلُّ ما نشأ في الغرب من فكرٍ أو نظريٍّ نقديٍّ أو غير نقديٍّ بصالحٍ لنا برمته في جميع الأحوال والظروف بلا استثناء. أما عسر لغة بعض النقاد في عصرنا الحالي، بقصدٍ أو بغير

قصد، وشدة التكلف والتصنع والادعاء في تلك اللغة بصورة مبالغ فيها عن عمدٍ في بعض الأحيان، وهو الأمر الذي يلح في إظهاره الباحث بين حين وآخر في كلا عمليه، فظاهرُ لا يخفى على أحد.

غير أن هذه الأمور - وإن كانت في عمومها مما يُحمد للباحث بحق - تقتضي منه التريث في إطلاق الأحكام على القائم المنجز، وعدم التسرع في إيجاد البديل الموعود. إذ يبدو أن التسرع أوقعه أولاً في تحديب مراياه الأولى بأكثر مما ينبغي، وأوصله ثانياً إلى تعجير مراياه التالية أكثر مما يجب. وكلا الأمرين ضارٌّ غيرُ نافع. أما المحدبة فقد حظيت بمناقشات كثيرة وجدل واسع وقت ظهورها، وهو ما لم يخف على متابع. وقد نص أكثر منتقديه على أنه تكلف الجمع بين المتباعدات، وانتقى الشواهد، واقتصر على الجزء ليحكم على الكل.. إلخ؛ لتظهر المرايا محدبةً كما أراد. ولن تبحث هذه الورقة بالطبع شيئاً من قضايا المحدبة، ولا الجدل الذي ثار حين صدورها؛ لأن الورقة ليست معنية بغير النظرية اللغوية العربية التي ذكرها بوصفها أحد بدائله العربية في قسم من كتابه التالي «المرايا المقعرة». وأما هذه المقعرة فقد حفلت - كما لا يخفى - باللغة الحماسية العاطفية الذاتية، التي لا تلبث أن تعاود تأكيد إمكان الاستغناء بالتراث البلاغي العربي عن كل فكر وافدٍ، في تكرار واضح يصل إلى حد الإملال والمبالغة. لكن الملاحظة الجديرة بالتأمل والمناقشة، وهو الأمر الذي سنعنى هنا بمتابعته في المقام الأول، أن النظرية اللغوية على وجه الخصوص - كما بلورها حمودة بديلاً تراثياً - أحيطت عنده بغير قليل من التعجير والتصغير، بحيث يمكن القول: إنها أصبحت من صغرها غير صالحة لأن تُستبدل بشيء، في حين أنه أراد لها التحديب والتكبير.

* النظرية اللغوية:

يبدو أن قضية انطلاق النظريات الأدبية الغربية - ولاسيما البنيوية - من مفاهيم البنيوية اللغوية كما أسسها سوسير، وتدرج انتقال هذه المفاهيم من الحقل اللغوي إلى الحقل الأدبي، وظروف توافق بعض مفاهيم الحقلين أو تطابقها، ووجوه التأثير والتأثير، يبدو أنها أحيطت بغير قليل من اللبس والالتباس. وأغلب ما يقع فيه اللبس هو عدم ملاحظة أنه كان يمكن ألا يكون هناك أي نوع من التأثير لسوسير على النظريات الأدبية - إلا في حدود ما يقتضيه كون النص الأدبي بدوره لغةً - لولا استثمار بعض المنظرين المتأخرين كشوف سوسير اللغوية والقيام اختياراً بتجربة تطبيقها في مجال النصوص الأدبية. وهو تجريبٌ فيه من المقايسة بين مختلفين متباعيين نسبياً أكثر مما فيه من الحتمية التي يقتضيها التطور الطبيعي لدراسة حقل واحد.

إن جوهر عمل سوسير وإنجازته الحقيقي إنما هو في دراسة اللغة دراسة علمية، بوصفها ظاهرةً إنسانيةً قابلةً للبحث والتحليل العلمي. وهو بملاحظاته العميقة عن ماهية كلٍّ من الدال والمدلول، وعن العلاقة بينهما، وعن اللغة والكلام، وعن المحور السنكروني والدايكروني، وغير ذلك من مرتكزات نظريته التي سيأتي الكلام فيها، لم يستهدف إلا الكشف عن ماهية الظاهرة/ اللغة، ولم يشر إلى بنية النص ولا إلى مجرد احتمال أن يكون للنص الأدبي نظامه وبنيته الخاصة التي يمكن الكشف عنها من خلال وحداته. بل لم يذكر سوسير لفظ البنية أصلاً. وحمودة نفسه يؤكد أن لفظ «البنية» لم يظهر إلا بعد وفاة سوسير بسنوات، يقول: «وقد كان «تسيانوف» أول من استخدم لفظ «بنية» في السنوات المبكرة من العشرينيات، وتبعه «رومان ياكبسون» الذي استخدم كلمة «البنيوية» لأول مرة عام 1929»⁽⁶⁾. وإذا استعرضنا أي تحليل بنيوي متأخر فإننا

سنجد أن ما فيه من توافق مع سوسير لا يعدو أن يكون قياساً عقلياً في طريقة المعالجة ليس غير بين أمرين مختلفين. صحيح أن اللاحق يهدف إلى التوصل إلى نتائج مشابهة لما توصل إليه السابق، لكن ذلك إنما كان بمحض اختيار المحلل، لا أنه تتابع حتمي يقتضي الأول منهما الأخير. أو قل: هو توظيف استراتيجيات اللغويين في حقل البحث الأدبي على سبيل المحاكاة، أو هو، على حد تعبير بارت: «محاولة نقل النموذج اللغوي إلى حقول ثقافية أخرى»⁽⁷⁾. ثم إن كل واحد من التحليلين لا يخدم إلا حقله الخاص. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحليل ليفي شتراوس الأسطورة إلى أعمدة رأسية وصفوف أفقية، وسك مصطلح «ميثيم» Mytheme بمعنى: وحدة أسطورية صغرى، نظيراً لمصطلح «فونيم» Phoneme: وحدة صوتية صغرى، و«مورفيم» Morpheme: وحدة صرفية صغرى.

وهذا الذي سبق يبدو أنه غاب عن بال حمودة في مراياه، وإلا ما كان ليقتراح مرتكزات نظرية سوسير اللغوية نفسها مرتكزات للنظرية اللغوية العربية. إذ كأنه بذلك يرى أن ما انبنت عليه النظرية الأدبية البنيوية في الغرب من كشف سوسير اللغوية هو نفسه لازم لانبناء النظرية الأدبية العربية، حتى لكانها حتمية علمية لازمة، لا أنها مجرد اختيار أعلام البنيوية الغربية. هذا مع أنه ينادي بملء فمه بخصوصية الثقافة العربية إبداعاً ونقداً، ومع أنه يرى كذلك أن التدرج من نظرٍ إلى نظرٍ هناك كان ينبغي أن يوازيه هنا أيضاً تدرج مناسب للخصوصية الثقافية، ومناسب لتدرج الفكر العربي نفسه في النظر إلى الظواهر.

هذا وسأسلم بدءاً مع مؤلف المرايا بأن أركان النظرية اللغوية الثلاثة التي ذكرها (اللغة العربية كنظام ص 218-261، الكلام واللغة ص 268-261، ثنائية اللفظ والمعنى ص 268-304 هي الأركان التي عليها تقوم

النظرية اللغوية العربية الصالحة أن تحلّ محلّ أي فكرٍ واردٍ دخيل. غير أنني أجد الباحث لم يستطع الإلمام بالخطوط العامة الرئيسة التي قدمتها الدراسات العربية التراثية في المجالات الثلاثة التي اختارها هو، ولا بما قدمه الدارسون المحدثون من بحوث ودراسات حولها. والأدهى من ذلك أنه - مع كثرة ذكره مصطلحات سوسير، وكثرة نقله عن شراح سوسير - ما يزال بعض ما قدمه سوسير من المصطلحات والمفاهيم غائماً ملتبساً عنده. ولذا سأبدأ، في إيجاز، بعرض أركانه كما عرضها، ثم أعلق عليها. لكنّ ما تجدر الإشارة إليه بدءاً هو أنّ النظرية اللغوية، مع أن المؤلف حصر أركانها في مفاهيم لغوية بحتة، لم تتأسس لديه على دراسات اللغويين الذين أفاضوا في بحث هذه المفاهيم اللغوية التي حدّدها. بل تجاوزت دراسات اللغويين - ومعهم علماء الكلام والأصول المتقدمون - إلى دراسات البلاغيين. بل تجاوزت بشكل ملحوظ ملاحظات أكثر أوائل البلاغيين المتقدمين فقفز إلى عبدالقاهر الجرجاني، وهو البلاغي الذي عاش في القرن الخامس الهجري، بعد أن استوت في القرون الثلاثة السابقة قبله العلوم اللغوية، واتضحت معالمها، وتبلورت مصطلحاتها ومفاهيمها. بل لا نشك في أن عبد القاهر - وهو النحوي الذي ألف عدداً من الكتب المهمة في النحو⁽⁸⁾ - كان على فهم عميق بالتصور اللغوي للألفاظ والتراكيب، وعلى وعي بما أنجزه اللغويون وأهل الكلام والأصوليون قبله، فانعكس هذا على عمله في «دلائل الإعجاز» خاصة، حيث امتزجت التصورات النحوية بالبيانية، كما هو معلوم. وهو الأمر الذي كان ينبغي للمؤلف أن يتلمسه قبل أن يقفز قفزاً إلى عبدالقاهر.

* اللغة/ النظام:

ليس غريباً أن يمر حمودة في مستهل هذا المبحث سريعاً على نص

أورده الجابري في كتابه «اللفظ والمعنى» عن حكاية نشأة النحو من غير أن يتوقف عنده؛ لأنه يؤمن بأن «النحو يمثل أحد جوانب النظام اللغوي العربي فقط، وليس هو النظام كله»⁽⁹⁾. والأولى عنده، ما دمنا نتحدث عن النظام اللغوي، أن يكون الحديث عن «النظم» عند عبدالقاهر. ويستثمر في هذا المقام نصاً لمحمد مندور، سنعود إليه في المناقشة، وآخر لصلاح رزق. ثم يمضي في متابعة تعريف النظم، بادئاً بتعريفين للغة: أحدهما للجاحظ، والآخر لحازم القرطاجني. ويمر أثناء حديثه عن النظم بنص آخر للجابري في النحو كما مر على سابقه؛ ربما لأنه لا يرى مدخلا للنحو في هذا الباب، يدل على ذلك أنه لا يذكره إلا من حيث هو من النصوص التي لا بأس من إيرادها عند قوله: «وفي مواجهة الهجوم الذي سبق عبدالقاهر ضد النحو العربي باعتباره قيئاً جامداً على الإبداع رذُّ الجرجاني للنحو اعتباره، مؤكداً أنه ليس قيئاً، وأنه على العكس تحريراً للمعنى»⁽¹⁰⁾.

وفي مبحث المحور الرأسي والمحور الأفقي يسخر المؤلف من استثمار الحداثيين هذا المصطلح الغربي، مع أن بعض النقاد العرب، كالباقلائي مثلاً «قد جمعوا بين المحورين الأفقي والرأسي، أو التعاقبي والاستبدالي، في اقتدار شديد وفي وضوح كامل»⁽¹¹⁾. ويورد قولَ الباقلائي: «فإن إحدى اللفظتين قد تنفرد في موضع، وتزل عن مكان لاتزل عنه الأخرى، وتجدها فيه غير منازعة إلى أوطانها، وتجده الأخرى لو وضعت موضعها في محل نفار، ومرمى شراد، ونابية عن استقرار»⁽¹²⁾. ويورد بعده نصاً لابن الأثير. ثم يدعو الباحثين إلى ضرورة استبدال مصطلحي «الضم - وأحياناً: الجوار» و«الاختيار» بالمحورين الرأسي والأفقي.

وفي خاتمة هذا الركن يتحدث المؤلف عن اعتبارية العلامة.

ويشرحها كما هي في عرف سوسير. ويعتذر المؤلف عن أن «طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول لم تكن من الموضوعات التي أثارت انتباه البلاغيين العرب إلا في حالات شديدة الندرة.. ربما يكون أحد أسباب هذا التجاهل لطبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو الدال والمدلول، أن الدراسات حول هذا الموضوع كان عليها أن تنتظر طويلاً إلى أن تُطوّر دراسات معمقة في علم النفس وعلم الاجتماع»⁽¹³⁾. وبعد الفحص والتمحيص لمؤلفات عبدالقاهر حصل المؤلف على نصين اثنين فقط: «الأول يشي فقط باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، ويوحى بها من طرف خفي. والثاني يقدم مفهوم تلك الاعتباطية دون غموض أو مواربة»⁽¹⁴⁾.

* اللغة والكلام:

يؤكد تناول المؤلف المصطلحين السوسيريين «اللغة» و«الكلام» بما لا يدع مجالاً للشك أنهما يعنيان عنده: اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. ويكاد ينتهي الكلام فيهما بانتهاء القول بأسبقية أحدهما على الآخر. وإذا كان ما استنتجه من كلام الأقدمين يشير إلى أسبقية الصوت على الخط فقد رأى أنه تحقق له بكل تأكيد «القول بأن الركن الثاني من أركان علم اللغة السوسيري، الذي أعطيت له كل تلك الأهمية في القرن العشرين، كان متحققاً في الدراسات اللغوية العربية منذ بضع مئات من السنين»⁽¹⁵⁾.

* اللفظ والمعنى:

يعرض المؤلف في هذا الركن نصاً لعبد القاهر في غموض المعنى ولطفه شاهداً على تعدد الدلالة، ثم حديثاً خاطفاً عن ثنائية «الحقيقة

والمجاز»، ثم اللفظ والمعنى من نص الجاحظ المشهور (والمعاني مطروحة في الطريق). إلى استعراض تأويل بعض المحدثين انقسامَ البلاغيين القدماء إلى لفظيين ومعنويين وأن عبد القاهر حل المسألة في النهاية، ثم قضية اللغة والعالم الخارجي واللغة والفكر وموقف عبد القاهر من ذلك. وهنا يصرح المؤلف بأن «عبد القاهر في سياق تأكيد سبق الوجود على اللغة، أو الشيء أو فكرته على اللفظ الذي يشير إليه أو يدل عليه، يقدم تعريفاً عربياً مبكراً للغة باعتبارها أداة اتصال communication، ويتحدث بمفردات عربية لا تختلف عن مفردات سوسير وياكسون. فبدلاً من الحديث عن الرسالة والمرسل والمستقبل، وهي المفردات الحديثة في علوم اللغة والسميائية الحديثة، يستخدم الجرجاني مفردات "الخبر" و"المخبر" و"المخبر به"»⁽¹⁶⁾. ثم ينتهي إلى أن هذا الذي سبق كله في سياق الحديث عن استعمال اللفظ على الحقيقة.

أما استعمال اللفظ على المجاز فيبدأ بتعريف المجاز والفرق بينه وبين الحقيقة. ويتطرق إلى تفضيل عبد القاهر بعض العبارات أدبياً بما حوته من المجاز. ثم ينتقل إلى تقسيم عبد القاهر المجاز إلى نوعين: لفظي وعقلي، مع تأكيد عناية عبد القاهر بالعقلي لأنه يعني بالعقل. ثم يختم مبحثه بذكر ثلاثة من الأعلام عنوا بمبحث الحقيقة والمجاز. أولهم: عبد القاهر الذي يرى المؤلف في هذا الموضوع أن استعمال اللفظ على الحقيقة وعلى المجاز عنده يُعدُّ المدخل إلى معنى المعنى وتعدد الدلالة. ويذكر حمودة أن ثاني الثلاثة «حازم القرطاجني» سيؤجل تفصيل القضايا التي أورد اسمه هنا لتفصيلها إلى باب «النظرية الأدبية»، وهي آراؤه في التصوير والمحاكاة والتخييل. ويذهب عند ذكر السكاكي إلى أنه أكثر الثلاثة تأثراً بالمنطق.

وبعد هذا العرض لمجمل الخطوط العامة للنظرية اللغوية آن لنا أن

ندخل في حوار مع المرایا. ولن نلتزم بترتيب أركانه التي رتبها هو بحسب فهمه لها. إذ سنبدأ معه بمناقشة اعتبارية العلامة والعلاقة بين الدال والمدلول، مع تحرير ماهية كل منهما، ويتلو ذلك مفهوما: اللغة والكلام؛ ليمكن بعد ذلك الحديث عن اللغة بوصفها نظاماً. ثم نلمح إلى موقع دراسة المعنى من الدراسة اللغوية. وأرى أن هذا الترتيب هو الذي يمكن أن نصل من خلاله إلى رؤية واضحة إلى حد ما عن اللغة وجملة المفاهيم المتعلقة بها المذكورة آنفاً.

* اعتبارية العلامة وعلاقة الدال بالمدلول عند العرب:

قلت فيما سبق: إن حمودة عرض مفهوم اعتبارية العلامة كما هو في عرف سوسير. وأزيد هنا أن فهمه لاعتبارية العلامة عند سوسير هو فهم مقبول. ويبدو أنه على اطلاع بما وُجّه إلى هذا المفهوم من اعتراضات، من نحو وجود «مجموعة من المفردات اللغوية تدل أصواتها على مدلولها بطريقة ليست عفوية أو اعتبارية.. لكن هذه المجموعة تمثل عادةً نسبة من الضالة لا تفسد القول بعفوية العلامة اللغوية ولا تبطله»⁽¹⁷⁾. لكن العجيب بحق هو حكمه بندرة بحث هذه القضية في تراث العرب، إلى حد أنه راح يتلمس ما يوحى بشيء ما في القضية ولو من طرف خفي، فوجد - كما تقدم - نصين فقط عند عبدالقاهر، أحدهما لا يصرح في المسألة بشيء. وحتى الآخر ربما لا يُفهم منه ما فهمه المؤلف إلا بتكلف. وعجيب أيضاً التماس العذر للعرب في غفلتهم عن بحث هذه المسألة، والرجوع بسبب ذلك إلى تأخرهم في ذلك الزمان في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية التي خدمت سوسير في التوصل إلى هذا الكشف.

لقد نضجت بكل تأكيد في ثلاثة القرون السابقة لقرن عبدالقاهر الجرجاني (الخامس الهجري) الدراسة اللغوية، وتبلورت على طول هذه

العصور ملامح التصور اللغوي للألفاظ والصيغ والأصوات والتراكيب والدلالة والمعجم، بل والتصور الكلي لظاهرة اللغة في عمومها، إلى الحد الذي لم يكن للاحقين فضلٌ ما في إضافة إليه جوهرية، بل لقد أساء المتأخرون أحياناً إلى جهود المتقدمين، كما سيأتي. وقد وُجِدَ عند علماء العربية من الأسباب الدينية وغير الدينية ما جعل من النظر في العلاقة بين الدال اللغوي ومدلوله أمراً بالغ الأهمية لهم. ذلك أن جموع المتجهين إلى تقليب النصوص على وجوهها المختلفة، من النحويين والمعجميين والمفسرين والأصوليين وأهل الكلام وأعلام الفرق الإسلامية المعنية بتأويل النصوص - كالمعتزلة خاصة - والمتصوفة والبلاغيين والأدباء، قد عناهم بدرجات متفاوتة علاقة اللفظ بما يدل عليه، سواء من جهة المناسبة بينهما: طبيعية هي أم عرفية؟ أم من جهة كونها توقيفية أو اصطلاحية، أم من جهة تمثيل الدال العالم الخارجي.

وتنقل المصادر خلافاً قديماً بين العلماء في لزوم وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومعناه أو عدم لزوم تلك المناسبة. وتنسب القول بالمناسبة إلى عباد بن سليمان⁽¹⁸⁾ من المعتزلة، وإلى الجمهور القول بوضده. والعجيب أن الجمهور يعترض على هذا الرأي بالحجة التي يوردها سوسير في تأييد عدم وجود مناسبة طبيعية لازمة بين اللفظ ومعناه نفسها، وهي الاختلاف بين الدوال في اللغات المختلفة لمدلول واحد. يقول السيوطي ما نصه: «نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملةً للواضع على أن يضع. قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح. وكان بعض من يرى رأيه يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فستل ما مسمى «أذغاغ»؟ وهو بالفارسية: الحجر. فقال: أجد فيه بسساً شديداً، وأراه الحجر. وأنكر الجمهور هذه المقالة، وقال: لو ثبت ما قاله لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، ولما صح

وضع اللفظ للضدين، كالقراء للحیض والطهر، والجون للأبيض والأسود»⁽¹⁹⁾. ويورد الدكتور وليد قصاب رأي عباد بن سليمان هذا في سياق اندفاع بعض طوائف غلاة المعتزلة وراء القول الذي «يرى أن الصلة بين اللفظ ومعناه هي صلة حتمية لازمة، وهي علاقة واجبة لا تتخلف أبداً»⁽²⁰⁾.

ومن هذا الرأي يمضي العلامة ابن جنی - وهو من المعتزلة - إلى القول بما سماه في كتاب الخصائص: «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»⁽²¹⁾، و«تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»⁽²²⁾. ويستند في الصفحات التي عقدها في خصائصه لهذه الصلة بين اللفظ والمعنى إلى أقوال أوائل الأئمة كالخليل وسيبويه، فيقول: «قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً، فقالوا: صرّ. وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو «النقّزان، والغليان، والغثيان»، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»⁽²³⁾.

ولعلّ من المناسب الإشارة هنا إلى أن هذا المبحث ليس إلا حلقة واحدة في سلسلة لا تنفصل حلقاتها من المناقشات والخلافات بين أئمة العربية في قضايا العلاقة بين اللفظ والمعنى. من أهمها: قضية التوقيف والاصطلاح، ويتصل المبحث السابق معها بأقوى الصلات. ذلك أن الفخر الرازي - فيما نقله عنه السيوطي - قد قال «في المحصول، وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل، وسراج الدين الأرموي في التحصيل: الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها، أو بوضع الله إياها، أو بوضع الناس، أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس. والأول مذهب عباد بن سليمان، والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فورك، والثالث مذهب أبي هاشم. وأما الرابع فإما أن يكون الابتداء من الناس والتتمة

من الله، وهو مذهب قوم، أو الابتداء من الله والتتمة من الناس، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحق الأسفراييني»⁽²⁴⁾.

ومعلوم عند دارسي العربية كافةً ما دار من جدل بين الأقدمين في القول بالتوقيف أو بالمواضعة والاصطلاح. وقد يُعدُّ ابنُ فارس - من أعلام القرن الرابع الهجري - أحدَ أكثر المتشددين في إنكار المواضعة والعرف والاصطلاح في اللغة⁽²⁵⁾. وقد دارت حجج القائلين بالتوقيف المنكرين المواضعة والعرف، كابن فارس مثلاً، على قول الله عز وجل «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا» الذي يفيد ظاهره التوقيف⁽²⁶⁾. ويعتمد القائلون بأنَّ اللغة بأسرها تثبت اصطلاحاً فيما أورده عنهم ابنُ برهان في كتاب الوصول إلى الأصول على «أن اللغات لا تدل على مدلولاتها كالدلالة العقلية؛ ولهذا المعنى يجوز اختلافها. ولو ثبتت توقيفاً من جهة الله تعالى لكان ينبغي أن يخلق الله العلم بالصيغة، ثم يخلق العلم بالمدلول، ثم يخلق لنا العلم بجعل الصيغة دليلاً على ذلك المدلول. ولو خلق لنا العلم بصفاته لجاز أن يخلق لنا العلم بذاته. ولو خلق لنا العلم بذاته بطل التكليف، وبطلت المحنة»⁽²⁷⁾. واحتج هؤلاء أيضاً بحجج أخرى من المنقول والمعقول. وهو ما جعل ابن جنبي يورد الآراء ويتوقف عن الفصل الجازم في أيها الجدير بالترجيح⁽²⁸⁾. أما الاتجاه الذي يُعزى إلى عباد بن سليمان وأصحابه، وهو أن دلالة الألفاظ ذاتية، فقد ردَّ عليه الرازي في المحصول برداً مشابهاً لردِّ الجمهور السالف، وهو قوله: «لو كانت ذاتيةً لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم، ولا هتدى كل إنسان إلى كل لغة. وبطلانُ اللازم يدل على بطلان الملزوم»⁽²⁹⁾.

لقد أدرك عامةُ الباحثين من المحدثين الوشائج التي جمعت في حلقات متصلة متراصة اتجاهات العلاقة بين الدال ومدلوله المختلفة كما وردت عند القدماء على النحو الذي أشرنا إليه في السطور السابقة،

فكان من نتيجة ذلك أنْ عُدَّ قولُ عبَّادِ بالمناسبة بين اللفظ والمعنى أحدَ أركان هذه العلاقة، وقريناً لأقوال التوقيفين والاصطلاحيين ومن يتوسط بين الاتجاهين. إذ رتب مثلاً الدكتور السيد أحمد عبدالغفار في كتاب «التصور اللغوي عند الأصوليين»⁽³⁰⁾ جملة الآراء باعتبارها مجتمعةً مفتاحَ القضايا اللغوية العامة التي بها تنجلي ظاهرة اللغة للأصولي. ويشير في معرض سوق هذه الآراء إلى نصٍّ أورده الأمدي في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»⁽³¹⁾ يعزو قولَ عبَّادِ بن سليمان في المناسبة بين اللفظ والمعنى أيضاً إلى أرباب علم التفسير⁽³²⁾.

وربط الدكتور لطفي عبد البديع ربطاً مدهشاً في فصلٍ من كتابه «التركيب اللغوي للأدب» بين قولِ عبَّادِ هذا بالمناسبة الطبيعية بين اللفظ وما يشير إليه وبين مذهب «الطبيين» اليونانيين. وذكر أن هذا الاعتقاد بالدلالة الذاتية يُبينُ من وجهة نظره الخاصة عن المعنى الفطري للغة، وهو الأمر الذي «يظهر في التعبير الذي تأسر اللغة فيه صورة الشيء وتوحي إلى المرء بالحياة فيه، وكأنما تمثله وتحضره.. وهو وإن كان لا يكفي في بيان أصل اللغة إلا أنه جدير بأن يُعَوَّلَ عليه في إثبات وجود عناصر لغوية لها دلالة ذاتية تشابه من بعض الوجوه الصور الرمزية والتمثيلية، وينتفي معها اطراد مبدأ المواضع والاصطلاح»⁽³³⁾. وهذا اتجاهٌ محدثٌ واضحٌ في عدم تأييد الأخذ بمبدأ المواضع والاصطلاح علي إطلاقه، مع اتكاءٍ شديدٍ على رأي عباد السالف وعلى غيره من الآراء لبعض الأقدمين، إذ يقول عبد البديع بعد: «وإذا كانت السمة الاصطلاحية للغة هي المبدأ الجوهرية الذي أقام عليها سوسير مذهب، ومقتضاه أن اللغة نظام من العلامات تلتقي فيه ما أطلق عليه الفكرة الذهنية والصورة الصوتية، أو المدلول والدال، وأن العلاقة بينهما تحكمية محضة غير معللة بعلة، فإنه قد استثنى من ذلك ما سماه التعليل النسبي، كالتعليل القائم على الاشتقاق.. أو المبني على علةٍ سمنتيقية». ويذهب إلى أن المتكلم

يستعمل علامات حسية ترمز للأشياء والمعنى، و«تجري على علاقة طبيعية تم عنها الخصائص التي تظهر في التشكل الصوتي وأبعاد التركيب. فاختيار هذه العلامات وإن كان يتم في نطاق المواضع والاصطلاح، إلا أنه مُعَلَّلٌ تثبت فيه مناسبة الصور اللفظية للحظات المعنى الذي يروم المتكلم صياغته»⁽³⁴⁾. ويذكر بعد ذلك عدداً من أوجه المناسبة، منها ما تقدم عند ابن جني، ومنها فصولٌ ذكرها ابن القيم وغيره من القدماء⁽³⁵⁾.

وما يُذكرُ في هذا السياق أيضاً أنَّ المباحثَ المنوّه عنها فيما مضى تتصل عند الأقدمين أشدَّ الاتصال بمباحث أخرى في العلاقة بين الدالِّ والمدلول، لا تقلُّ عن المذكورة أهميةً، ولا يمكن الفصلُ بينها، ولا عدُّ كلِّ منها شيئاً قائماً بذاته بإطلاق. ولو تتبعنا مباحثَ الأصوليين - دون غيرهم - لألفيناهم يدرسون الظاهرة اللغوية من زواياها المتعددة في أكثر من عشرين مبحثاً في أقلِّ تقدير. وقد جعلوا لمباحثهم اللغوية هذه عنواناً يجمعها هو «المبادئ اللغوية»⁽³⁶⁾. يقول الشوكاني في الفصل الثالث المعنون بالمبادئ اللغوية من كتاب الإرشاد: «اعلم أن البحث إما أن يقع عن ماهية الكلام، أو عن كيفية دلالاته. ثم لما كانت وضعية فالببحث عن هذه الكيفية إما أن يقع عن الواضع، أو الموضوع، أو الموضوع له، أو عن الطريق التي يُعرَف بها الوضع. فهذه أبحاث خمسة»⁽³⁷⁾. أما ابن عمر فيجعل مباحث المبادئ اللغوية عند الأصوليين: «بيان معنى اللغة، والإشارة إلى سبب وضعها، وبيان الواضع، وهل المناسبة بين اللفظ ومعناه لازمة؟ وأن المعنى الذي وضع اللفظ له ذهني أو خارجي أو أعم منهما؟ وطريق معرفة الوضع، وهل يجري القياس في اللغة؟ وانقسام اللفظ إلى أقسامٍ متعددة متباينات ومتداخلات باعتبارات مختلفات»⁽³⁸⁾.

ولما كان الأمر كذلك ضمَّ بعضُ الباحثين المعاصرين إلى حديث

عرفية العلامة حديثاً آخرَ لا ينفصلُ عند التحقيق عنه، هو حديثُ تمثيل العلامة اللغوية ما يقع في الخارج، أو ما سماه الدكتور عبد الحكيم راضي بـ «اللغة والعالم»⁽³⁹⁾. إذ تتبع راضي هذه المسألة في التراث العربي، بدءاً بتأملات أوائل الأقدمين، ومروراً بما يرى أنه من أثر الثقافة اليونانية في الدراسات الفلسفية العربية، وانتهاءً بما أثير في العصور الحديثة عن طبيعة العلاقة بين الكلمات والأشياء⁽⁴⁰⁾.

ويرى الدكتور عز الدين إسماعيل أن ما عُرفَ في التراث العربي قديماً بقضية «الاسم والمسمى» التي دار حولها الجدلُ طويلاً، قد انقسم الفكر العربي القديم إزاء هذه المعضلة التي تبلغ حدَّ الإشكالية قسمين متعارضين. ففريق يرى أن الاسم هو المسمى عينه، وفريق يرى أن الاسم شيءٌ والمسمى شيءٌ آخر. وقد تفرع عن هذه المعضلة وارتبط بها مشكل «التوقيف والاصطلاح» في اللغة، كما تفرع عنها كذلك مشكل «الحقيقة والمجاز»⁽⁴¹⁾. وهو هنا يشير فيما يشبه المداخلة إلى بحث صنعه الدكتور لطفي عبد البديع بعنوان «الاسم والمسمى»، درس فيه مذاهب الفرق وأصحاب الكلام وأدلتهم من المعقول والمنقول⁽⁴²⁾. فأوجز إسماعيل نتائج البحث المذكور في أن القائلين بالتوقيف هم الذين تعاملوا مع اللغة «بوصفها حقيقة، والذين قالوا بالاصطلاح.. هم الذين تعاملوا معها بوصفها مجازاً.. الفريق الأول أكد ثقته في اللغة بما هي حقيقة وجودية فاعلة بذاتها، في حين انطوى موقف الفريق الثاني على قطيعة بين اللغة والوجود»⁽⁴³⁾.

مما تقدم نلاحظ أن مسائل العلاقة بين الدال والمدلول بحثت في القديم بحثاً متعدد الجوانب، لم تشر المراه إلى شيءٍ منه، ولم تشر من ثمَّ إلى البحوث الحديثة التي تقاطعت من زوايا متعددة معه. وهنا ننتقل سريعاً إلى الحديث عن اللغة والكلام ونظام اللغة.

* اللغة والكلام - نظام اللغة:

إنني أعجب حقاً لمن تصدى لإثبات أن مصطلحي «اللغة والكلام» السوسيريين - مع أهميتهما في إحداث الثورة في الدراسة اللغوية الحديثة - قد وردا عند العرب بجميع ما يوحيان به حديثاً أن يلتبس عليه المصطلحان، إلى الحد الذي يجعله يفصل القول في شيئين آخرين مختلفين ليسا من جوهر المفهومين في شيء. إذ جعل حمودة مصطلح «اللغة» يعني: المنطوق، ومصطلح «الكلام» يعني: المكتوب، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. وراح تبعاً لذلك يتتبع أقوال الجاحظ في الأصوات وتقدمها في المرتبة عن الرموز الكتابية. ذلك لأن حمودة يعتقد أن جوهر القضية عند سوسير في بيان الفرق بين المصطلحين إنما هو في تقديم المستوى الصوتي عن الكتابي. وهذا الأمر في حقيقته أمرٌ آخر ورد عند سوسير في سياقٍ غير سياق التمييز الدقيق بين مصطلحيه المركزيين: اللغة والكلام.

مفهوما اللغة والكلام اللذان أحدثا النقلة النوعية في النظر إلى الظاهرة اللغوية لا يخفى على أحد من الباحثين في الحقل اللغوي أن وجه الجدة والأصالة فيهما تكمن في تمكُّن سوسير من التفريق بشكل واضح بين النظام الذهني للجماعة اللغة المتكلمة بلغة واحدة معينة، أي: البنية المتصورة، وبين الكلام الفردي الذي ينجزه أفراد هذه الجماعة في شكل نماذج لغوية متحققة، أي: البنية المنجزة. ويمكن أن يقال بصورة أشد وضوحاً: إنَّ المصطلح الأول «اللغة» يرمز إلى القواعد الذهنية التي تُستشف من خلال أغلب ما يُنطق به، فيُحكَم عليه بأنه القانون الذي اتبعه المتكلمون في إنتاج ألفاظ اللغة وتراكيبها وأساليبها، وبمقتضاها يفهم السامع ما يُلقى عليه. فاللغة على هذا قوالب تصبّ فيها الألفاظ؛ فهي إذاً من عمل الجماعة لا الفرد، وهي التي بمقتضاها يعرف ما ورد من الكلام وفيه حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير. أما الكلام فهو نشاط

فردى يقوم به المتكلم، يتمثل في الألفاظ والتراكيب والأساليب التي ينتجها. ويحكم على صحة الكلام أو خطئه، أو مخالفته ما ينبغي في الأصل أن يكون عليه، أو ما لحقه من نقص أو زيادة أو نحو ذلك، بموجب القواعد الذهنية الشكلية المجردة المختزنة في عقول الجماعة، أي: بمقتضى «اللغة». وهذا التحديد للمفهومين على هذه الصورة صار من الشيعو بحيث لا يحتاج إلى إحالة، بل إننا نستطيع هنا إن أردنا أن نحيل إلى مئات المراجع التي تتفق على إظهار هذا التصور لمصطلحي اللغة والكلام⁽⁴⁴⁾.

وقد لحظ كثير من الباحثين، العرب والغربيين على حد سواء، الصلة بين هذين المصطلحين ومصطلحي تشومسكي بعد ذلك (القدرة والأداء) أولاً: من جهة دلالة المقدرة - وقد تسمى الكفاءة - على البنية المتصورة، وتسمى أحياناً العميقة، وهي بنية تشترك فيها عقول الجماعة، وتوازي مصطلح «اللغة». وثانياً: دلالة الأداء - وقد يطلق على هذا النوع اسم البنية السطحية، وأحياناً المنجزة - على المتحقق على السنة الأفراد، وتوازي مصطلح «الكلام». يقول جفري سامسون: «ومن أكثر سمات منهج تشومسكي في دراسة اللغة تأثيراً هو التمييز الذي يقيمه بين المقدرة اللغوية competence والأداء اللغوي أو الممارسة performance وهو استرجاع للتمييز بين المقدرة langue والكلام parole عند سوسير. وتشومسكي نفسه لا يفرق بين المقدرة عنده والمقدرة التي تحدث عنها سوسير⁽⁴⁵⁾. كما لحظ بعضُ المحدثين من العرب أن المصطلحات الأربعة: «اللغة والكلام» السوسيريين، و«الكفاءة والأداء» التشومسكيين، بما أن مفاهيمها على اختلاف تسمياتها جميعاً تُعنى بملاحظة مستويين للغة، أحدهما: مثالي متصور في الذهن، والآخر: واقعي متحقق على السنة المتكلمين، تلتقي مع التصور النحوي الذي يبني على ما يُعرف عند النحاة بـ «التقدير»، أي: ما يُقدَّرُ نحوياً بتقديم أو تأخير أو حذف أو

زيادة أو نحو ذلك. ويُعبّر عن هذه الفكرة خير تعبير بالتمييز نحوياً أيضاً بين «القاعدة» و«الاستعمال» منذ أوائل الدراسات النحوية المبكرة، ولا سيما عند الخليل وسيبويه. وقد لحظ هذا الملاحظ الدكتور شكري عياد حين يقول: (وإذا كان التمييز بين «اللغة» و«القول» في تعليم سوسير فكرة من هذه الأفكار المحورية، ويمكن أن تندرج بسهولة تحت التمييز بين «القاعدة والاستعمال»، كما تندرج تحت العنوان نفسه فكرة مشهورة أخرى للعالم اللغوي المعاصر نعوم تشومسكي، أعني: تفرقة بين «الفطرة والكفاءة»⁽⁴⁶⁾ في مجال اللغة - ومن هاتين الفكرتين انطلقت معظم الدراسات الأسلوبية المعاصرة - فإننا نجد لدى سيبويه تفرقة مماثلة⁽⁴⁷⁾. ولعلّ شكري عياد من القلائل الذين أدركوا بعمق الفرق الجوهرية بين دراسات أوائل النحاة - كالخليل وسيبويه - التي عنيت بالنقاش في معرفة المتكلم للغة ومصنفات متأخري النحاة، كابن عقيل وابن هشام والأشموني⁽⁴⁸⁾.

ويؤكد الدكتور عبد الحكيم راضي من جهته الشبه التام الذي يصل إلى حد التطابق بين عمل النحاة وصنيع أصحاب النحو التوليدي. إذ يتصورُ الفريقان مستوىً مثاليًا للغة، «ومن أجل إثبات هذه المثالية والمحافظة عليها قام النحو العربي بما يشبه صنيع المحدثين من أصحاب النحو التوليدي التحويلي في تصورهم لوجود بنية عميقة Deep Structure مثالية كامنة وراء كل بنية سطحية Surface Structure». ويرى راضي أن محاولات التعليل، أي: بعزل النحاة المشهورة، والقياس، والتقدير، ليست «سوى إجراءات صناعية في سبيل المحافظة على هذا التصور المثالي»⁽⁴⁹⁾.

ولعلّ كلامَ الدكتور حمزة المزيني - وهو من اللغويين البارزين، ومن أكثر المهتمين بالدراسات اللسانية الحديثة عامةً ودراسات التوليديين على

وجه الخصوص - في الصلة بين بحوث جيل النحاة الأول وبحوث اللسانيين المحدثين، من الواضح بحيث لا يحتاج إلى فضل بيان، حيث يقول في كتابه مراجعات لسانية: «.. لكن الصورة التي يمثلها كتاب سيبويه هي الدليل الأوضح على أن النحو العربي في بداياته لم يكن معيارياً خالصاً، بل كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث.. وقد اكتشف المتخصصون في اللسانيات الحديثة، وبخاصة اللسانيات التوليدية، هذا الغنى النظري في النحو العربي المبكر. وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتمثل معها، في الأهداف وفي طريقة البحث وفي الوصف والتفسير»⁽⁵⁰⁾. وأشار المزيني في عمل آخر له إلى عدد كبير من الغربيين المعاصرين الذين اكتشفوا شدة الشبه بين دراسات نحاة العرب والدراسات اللسانية الحديثة في الغرب، منهم جوناثان أوين الذي يؤكد أن جهود نحاة العرب الرائعة لم تُقدَّر بما تستحقه في الغرب إلا مع التقاليد البنوية التي أتى بها دي سوسير وبلومفيلد وتشومسكي⁽⁵¹⁾. ومنهم مايكل كارتر، وديفيد جستس، وغيرهم⁽⁵²⁾.

وإن كاتب هذه السطور لعلّى قناعة تامة - بعيداً عن تأييد دعوى أنّ للقدماء نظرية لغوية متكاملة أو نفيها - بأنّ القول بـ «العامل النحوي» كما ورد عند النحاة، و«العلل النحوية» كما تصوّرها مصنفاتهم، و«تقدير» محذوف أو زائد أو مقدم أو مؤخر أو منوي.. في نماذج الاستعمال والشواهد المختلفة، وصوغ القاعدة بناءً على ذلك، وتأويل ما يوجد من الشواهد ونماذج الاستعمال مخالفاً في ظاهره للقاعدة.. إلخ، إنما يعني ذلك كلّهُ في حقيقة الأمر وعيهم بالنظام الذهني المختزن في عقول الجماعة المتكلمة بلغة واحدة، وإدراك أهمية ردّ ما يُسمَع من القول مما يُتفوّه به ويُنطق (وهو: الكلام) إلى ما قام في العقول والأذهان مما يُتصوّر (وهو: اللغة). وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول: إن عمل النحاة - وهو

ما يُعرف بالتصور النحوي - إنما هو تحليل ما هو «متحقق بالفعل» من أجل التوصل إلى معرفة ما هو «متحقق بالقوة». ولنا أن نقول أيضاً مع الدكتور المزيني: إن عمل النحاة الأوائل هو بحثٌ في معرفة العربي للغة⁽⁵³⁾. فالقاعدة النحوية بناءً على هذا التصور إنما هي وصفٌ للنظام الذهني الجمعي.

إن ما ينبغي تأكيده في هذا السياق بالحاح هو أن النحو في صورته المتأخرة عند متأخري النحاة، وهي الصورة التي يعهدها عامة الناس في عصرنا هذا عنه، ليس هو النحو الذي بدأه الخليل وسيبويه، بل هو تحويلٌ وتغييرٌ لما كان في مبتدئه بحثاً في معرفة المتكلم لُغَتَهُ، وتأملاً في (مواقع كلام العرب، وما قام في عقولها من علله) على حد قول الخليل بن أحمد رحمه الله في مقولته الشهيرة⁽⁵⁴⁾، إلى أن أصبح على أيدي هؤلاء المتأخرين في صورةٍ هي أقرب إلى ما يمكن تسميته بنحو المعلمين. والفرق بين نحو العلماء ونحو المعلمين أن الأخير ينتهي به المطاف عند القاعدة وما يجوز وما لا يجوز (أي: قل ولا تقل)، أما الأول فيبدأ منها منتهياً إلى تحليل النظام الذهني الذي تُعدُّ القاعدة وصفاً له، بحيث يصف هذا النوع من النحو موقعَ (الكلام) بالنسبة إلى ذلك النظام الذهني (أي: اللغة). وهذا معناه أن متأخري النحاة أساؤوا إلى الدراسة النحوية في جوانب وإن أحسنوا إليها في جوانب أخرى. وقد أشرتُ في أعمال سابقة منشورة إلى ذلك⁽⁵⁵⁾. ومرّبنا قريباً إلماح الدكتور شكري عياد إلى فروق واضحة بين دراسات قدماء النحاة كالخليل وسيبويه ودراسات متأخريهم كابن هشام وابن عقيل والأشموني، كما ألمح إلى مشابهة آخر من الفروق بين الطائفتين أيضاً غيرهُ من الباحثين⁽⁵⁶⁾. ولعل انحراف الدراسة النحوية عند المتأخرين عن مسارها عند الأوائل، أي: تحويلها من دراسات تحليلية

معمقة في الظاهرة اللغوية إلى ملخصات لتعليم اللغة صوابها وخطئها، أسهم بقدر كبير في حجب تلك الصورة الأولى للنحو العربي عن كثير من المعاصرين.

غير أن وَصَفَ طبيعة عمل النحو والنحاة على الصفة المذكورة آنفاً ليس الغرض منه هنا - كما قد يتبادر - إثبات وجود النظرية اللغوية العربية كما تطمح المرايا إلى إثباته، ولا نفي وجودها كذلك؛ لأن الورقة ليس من شأنها الإثبات ولا النفي. بل دلالة هذا العرض في هذا السياق إنما هي في المقام الأول لبيان أن مؤلف المرايا - مع حرصه في إثبات النظرية اللغوية العربية على تلمس ما يمكن أن يلتقي مع مصطلحات علم اللغة الحديث ولو من طرف خفي - قد أعرض عن تلمس ذلك عند من ينبغي له البحث عن ذلك عندهم، وهم اللغويون، واتجه بدلاً عن ذلك إلى البلاغيين فأخطأ الطريق. ولو أنه تتبع هذه القضية في مظانها عند اللغويين لهداه التتبع إلى بعض ما ذكرناه، فأدلى فيه بدلو، موافقاً أو معارضاً. لكنه بسبب اعتقاده أن النحو يمثل أحد جوانب النظام اللغوي العربي فقط، وليس هو النظام كله، كما نقلنا عنه في موضع سابق من هذه الدراسة⁽⁵⁷⁾، كان يتجاوز النصوص التي تشير إلى التصور النحوي، ومنها نصا الجابري، كما تقدم.

ولعل إغفال حمودة بحث (اللغة بوصفها نظاماً) من هذه الزاوية في مبحثه المعنون بـ «اللغة كنظام» يعود - بالإضافة إلى ما سبق - إلى خطأين اثنين فيما يعتقد، أحدهما: يتعلق بفهمه خلفيات البحث القديم، والآخر: يتصل بإدراكه التنظير الحديث.

لقد سبقت الإشارة إلى انصراف المرايا عن حقيقة «اللغة والكلام» عند سوسير إلى الحديث عن أولوية الصوت على التمثيل الكتابي. وهذا الأمر - وإن كان مما اعتنى بذكره سوسير - لا ينبغي أن يختلط مع تأكيد

سوسير قضية النظام الذهني للغة، وأن هذا النظام يمكن التعرف عليه ودراسته من خلال نماذج الاستعمال، وأن اللغة حقيقة اجتماعية⁽⁵⁸⁾. بل ينبغي أن يُنظر إلى تأكيده أولوية اللغة المنطوقة وثنائية تمثيل المستوى الصوتي برموز كتابية في سياقه، وهو سياق لفت الأنظار من جهة إلى وجوب إحلال الدراسة الوصفية التي تُعنى في المقام الأول بالمنطوق؛ لأنها معنية بالوصف الآني للغة، بدلا عن الدراسة التاريخية التي كانت تُعنى باللغات المكتوبة في مراحل مختلفة، وهي الدراسة التي كانت رائجة في عصره. ومن جهة ثانية نبّه سوسير إلى الأوهام التي توقعنا فيها الكتابة، وقد تغير في الظاهر بعض حقائق اللغة في صورتها الصوتية⁽⁵⁹⁾. ويؤكد في هذا السياق ما تأثر به بعده عدد من اللغويين، ومنهم بلومفيلد، وهو أن اللغة في صورتها المكتوبة ليست إلا تسجيلا للصورة الأولية الحية بإشارات ورموز مرئية⁽⁶⁰⁾. ثم إن تناول اللغويين للمسألة الصوتية عند سوسير يرتبط من بعض الوجوه بمبدأ تعريف العلامة وماهية مكوناتها الرئيسين (الدال والمدلول)؛ إذ إن الدالّ عنده صورة صوتية، كما سيأتي.

ولم يسلم ما قرره سوسير في أولوية الصوت وثنائية الكتابة من النقض على أيدي من جاؤوا بعده. إذ منع دريدا من التسليم بأولوية الصوت وثنائية الكتابة. لكن ينبغي التنبيه إلى الزاوية التي نظر منها جاك دريدا إلى القضية؛ إذ جاء ذلك عنده من قبيل الثورة على المركز، وهو يرى أن رأي سوسير ينبع من سيطرة مركز الصوت⁽⁶¹⁾ والخوف من تجسيد الكتابة. على أن الكتابة عند دريدا تتسع لتشمل غير الصورة التقليدية للكتابة المعروفة⁽⁶²⁾. وهذا النقض يشبه إلى حد ما نقضه عليه أيضاً رولان بارت، حين جعل سوسير اللغة فرعاً من علم العلامات الذي ينبغي أن يكون له الحق في الوجود، فقرر بارت، كما هو معلوم، أن

علم العلامات ينبغي أن يكون فرعاً من علم اللغة⁽⁶³⁾. أما مصطلحا اللغة والكلام بالصورة المتحدّث عنها فيما سبق فقد كانت فتحاً لم يسع اللغويين من بعد سوسير إلا الإفادة الحقيقية من هذه القفزة.

إننا لو افترضنا جدلاً أن القفزة النوعية في علم سوسير كانت بتقديم الصوت على الرموز الكتابية كما تزعم المرايا، ولو أردنا أن نبين مع حمودة فضلاً ما للعرب على غيرهم بالسبق إلى هذا، لوجدنا أن حدّ ابن جنّي - وهو من اللغويين - اللغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁽⁶⁴⁾ أوفى تعريف وصل إليه علماء اللغة قديماً وحديثاً. وقد تتبع أستاذنا الدكتور محمد أحمد خاطر عشرات التعريفات قديماً وحديثاً، مع بيان الأوجه التي يمكن أن يُعترضَ بها على كل تعريف، فوجد أن أفضلها وأقلها اعتراضاً عليه هو تعريف ابن جنّي سالف الذكر⁽⁶⁵⁾. وقال الدكتور عبده الراجحي أيضاً في التعليق على تعريف ابن جنّي المذكور: «أما أن اللغة أصوات فلا نكاد نعرف مثل هذا التحديد لها إلا في العصر الحديث.. ومن المثير حقاً أن ابن جنّي قصر اللغة على الأصوات وأخرج الكتابة من هذا التعريف»⁽⁶⁶⁾. لقد كان الأولى بمؤلف المرايا - إن هو رأى أن تقديم الصوت على الكتابة ذو أهمية في التصور الصحيح للغة - أن يورد تعريف اللغة عند اللغويين نصاً، حيث يشتمل التعريف المذكور على الصوت وحده دون الكتابة كما مرّ.

أما خطأ حمودة الثاني المتعلق بفهم القديم فهو جريه وراء إثبات أن (النظم) عند عبد القاهر هو وحده خير ما يمثل (النظام) اللغوي. ولذلك فرح حين وجد نصاً لمنذور يشهد بأن عبد القاهر «يستند إلى نظرية في اللغة.. تماشي ما وصل إليه علم اللسان الحديث من آراء». وفي غمرة فرحه بما وجد نسي أنه يبدأ بالقول: إنه يستند إلى نظرية لغوية فيما يقول. ومعنى ذلك أن عبد القاهر قد وعى من التصور اللغوي القائم لوقته

ما بنى عليه نظرية النظم. وحتى قوله في النقد المنهجي عند العرب: «مذهب عبدالقاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوربا لآيامنا هذه، هو مذهب العالم السويسري الثبت فردناند دي سوسير»⁽⁶⁷⁾. ينبغي ألا يؤخذ على أنه جزمٌ من الدكتور محمد مندور بانفراد عبدالقاهر باختراع نظرية لغوية كاملة الملامح وحده؛ لأن السياق ليس كذلك. ولذا يُعد من الحيف الاتكاء على نصه هذا في ادعاء نظرية لغوية كاملة لعبد القاهر، مع تجاهل تامٍ للنظر اللغوي القائم في زمانه. ولا ننكر مع ذلك دوره المهم في بناء التصور اللغوي لمعاني التراكيب كما هو معلومٌ عند الكافة.

أستطيع أن أجزم بأنه لا يمكن أن يكون «النظم» كما عرفناه عند عبد القاهر معناه «النظام اللغوي» إلا عند مَنْ ليس له حظٌ في فهم التصور اللغوي فهماً يميزه بوضوحٍ عن التصور الأسلوبي البلاغي. إذ إن النظم وظهور المعاني المختلفة باختلاف النظم هو نتيجة تالية لما يمليه النظام. والنظام ذهني متصور فهو لغة، أما النظم فإنه منطوق متحقق بالفعل فهو ينتمي إلى الكلام. والنظم لهذا يدل اختلافه على اختلاف النظام. ولما فُتن حمودة بإثبات أن النظم نظامٌ، ولما فاته أن يدرك الخيط الدقيق الذي يفصل النظم عن النظام، تجاوز - دون أن يعلم - من غير تعليقٍ قولاً للجابري لم يستشهد به إلا على دور النحو في تحرير المعنى، مع أهميته في إثبات النظام، هو: «فإن النحو العربي كما نقرؤه في مرجعه الأول «الكتاب» ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربية، بل هو أكثر من ذلك قوانين للفكر»⁽⁶⁸⁾.

* الفونيم عند الغرب والعرب:

يُعدُّ مفهوم الفونيم Phoneme في الدراسات اللسانية الحديثة من

أهم ثمرات تبلور مفهومي «اللغة والكلام» في أذهان الدارسين بعد سوسير، ويعد كذلك من قبيل التطبيقات اللسانية للمفهومين في المجال الصوتي. ذلك أن سوسير حين استعمل هذه المفردة كان يرمي إلى معناها اللغوي، لا الاصطلاحي الذي استقر بعد وفاته بسنين. غير أن تروبتسكوي وعلماء حلقة براغ سعوا في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين إلى بلورة مفهوم الفونيم في ضوء مصطلحي اللغة والكلام المتقدم ذكرهما. فالألوفونات Allophone (مجموعة الأصوات المتحققة المنطوقة التي تنتمي جميعها إلى فونيم واحد) تنتمي إلى «الكلام»، والفونيم (وهو الاسم الجامع لجميع أفراد الألوفونات) ينتمي إلى «اللغة»⁽⁶⁹⁾. وبناء على بلورة مفهوم الفونيم على هذا النحو أصبح يُنظر إلى الفونيم على أنه «الصورة العقلية للصوت»، أو أنه «أفكار صوتية»⁽⁷⁰⁾ في المقام الأول. أما الألوفون فإنه الصوت المنطوق في موضع محدد. وبعبارة الدكتور الخولي: «نحن عندما نتكلم لا نصدر فونيمات، بل ألوفونات»⁽⁷¹⁾.

وفي التراث اللغوي العربي ما يلتقي مع هذه الفكرة ويلتحم معها، وهو تفرقة اللغويين بين مصطلحي «الحرف والصوت». فمع أن مصطلحي الصوت والحرف لم يكونا يستعملان بحيث يدلان دائماً على الفرق بين الصُور المنطوقة للحرف والحرف على إطلاقه، يدلُّ تناول عدد من اللغويين - ومن أبرزهم ابن جني - على الوعي بالحالين. وابن جني هو أول اللغويين الذين استعملوا الكلمتين للدلالة بوضوح على الشينين المتغايرين. وأفاض في التفرقة بين المصطلحين بما يشبه قول المحدثين في الفرق بين الفونيم والألوفون⁽⁷²⁾. وألح أبو الفتح أيضاً إلى ما يشير بوضوح إلى «إدراكه لمعنى «العائلة من الأصوات» أي: إلى الصوت الذي يختلف باختلاف سياقه الصوتي»⁽⁷³⁾. وذلك في معرض حديثه عن الحرف الساكن المدرج في غيره والموقوف عليه⁽⁷⁴⁾.

* العلامة اللغوية:

من إنجازات سوسير المهمة في حقل الدراسات اللغوية تعيين ماهية العلامة اللفظية ومكوناتها. إذ يرى أن العلامة في الحقل اللغوي ينبغي أن يقتصر مفهومها على ركنين، أحدهما: الصورة الذهنية لأصوات الأحرف كما يتصورها من يحدث نفسه بكلمة «قلم» مثلاً لكن دون نطقها بكلمات مسموعة، والآخر: الصورة الذهنية التجريدية لمجرد قلم دون تعيين لشكله أو نوعه أو لونه. وقد استبعد سوسير صورتين الحسيتين (الأصوات المنطوقة حقيقةً، والقلم المعين المحسوس) وأبقى على التجريديتين، وهما: (الصورة الصوتية - الدال)، و(الصورة الذهنية للمفهوم - المدلول). وهنا نستحضر ما سبقت الإشارة إليه من ورود تقديم سوسير للصوت على الكتابة في سياقه الخاص. ولذا لا يستقيم للمرايا - كما قلنا سابقاً - مجرد البحث عن ذكر الصوت في نص الجاحظ الذي اتكأت عليه في إثبات سبب العرب.

ونزولاً عند شرط المرايا في اصطلياد ما في التراث مما يوحي بالالتقاء مع فكرة التصور الذهني - دون الحسي - في مفهوم العلامة. يمكن أن نجد أن خلاف بعض الفرق الذي سبقت الإشارة إليه⁽⁷⁵⁾ في دلالة اللفظ على المعنى الذهني في مقابل الخارجي، يلتقي مع التصور السوسيري في أحد الجانبين وهو ماهية المدلول. وقد ناقش الرازي القضية، فجعل البحث الثالث من محصولة في أن الألفاظ لم توضع للدلالة على الموجودات الخارجية، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية⁽⁷⁶⁾. ويؤكد الغزالي في المستقصى أن الشيء له في الوجود أربع مراتب، الأولى: حقيقته في نفسه. الثانية: ثبوت مثال حقيقته في الذهن. الثالثة: تأليف صوت بحروف تدل عليه. الرابعة: تأليف رقوم تُدرَك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو الكتابة⁽⁷⁷⁾.

ولقد أغفل حمودة أيضاً في هذا المقام ما لا ينبغي أن يُغفل، وهو أنواع دلالات العلامات في التراث العربي، لفظيةً كانت أو غير لفظية، على مدلولاتها، ومن ثم أنواع الدلالات اللفظية وهيئاتها كما وردت عندهم. ذلك لأن هذا البيان يتعلّق في العصور الحديثة بما سبق التنويه عنه من تعيين موقع العلامة - بوصفه مفهوماً لغوياً - من العلامات بمفهومها الواسع بصفة عامة. ويتعلّق به في العصور القديمة إنجازات علماء العرب القدامى في المجال السيميائي، ويمكن تبعاً لاستراتيجية المرايا أن نفيد من مقارنة ما أنجز من ذلك قديماً بما أنجز سيميائياً في عصرنا.

كان من المقبول للمرايا في ضوء اقتناص ما في التراث للدلالة على السبق - مع ما في ذلك على إطلاقه كما سيأتي - أن يُشار مثلاً إلى التقسيم الثلاثي الذي انتهى إليه بيرس لأنواع العلامات (الأيقونة Icon والمؤشر Index [وقد يترجم بـ «قرينة» أو «شاهد»]⁽⁷⁸⁾ والرمز Symbol) مع أنواع الدلالة: المطابقة والتضمن والالتزام، أو يبحث ما يلتقي مع ذلك مما يعرف في مباحث القدماء بأنواع الدوال بصفة عامة، وهي المحصورة عندهم في الدوال الخمس المشهورة.

* المحور الرأسي والمحور الأفقي:

شَنَعَ مؤلفُ المرايا على المحدثين الذين يعبرون بالمحور الرأسي والمحور الأفقي للدلالة على إمكانات الضم والاختيار بين الألفاظ. والأمر في حقيقته أهون بكثير من أن يُختلَفَ فيه، بل من مجرد أن يُذكر. والقضية هنا ليست أكثر من تعبير عن الفكرة وبسطها بألفاظ العصر ومصطلحاته، وميل إلى تقريبها بالاستعانة بالطرق الرياضية الشائعة. غير أن المهم هنا هو أن الفرق بين المصطلحين الحديثين وبين ما اقترحه حمودة يكمن في أن المحورين يعبرُ بهما عن نوعين من التحليل، أحدهما:

الضم والاختيار من حيث بيان علاقات الألفاظ الأفقية الخطية مع ما يتضام معها في العبارة، والرأسية من حيث إمكان الاستبدال بها غيرها. والآخر: التعاقب والتزامن الزمانيان من حيث دراسة اللغة تطورياً وتاريخياً ومن حيث دراستها آنياً.

أما الأول فإن العلاقة التي يقترح لها حمودة تغييراً في الاسم ليس الإشكال فيها في الاسم، وليس التوصل إلى وجود تسمية مستعملة في التراث تؤدي المعنى بأمرٍ ذي بالٍ هنا، بخلاف القضايا الأخرى؛ لأن ظهور المحورين بوصفهما وسيلة لتقريب فكرة العلاقتين الأفقية والرأسية كان متزامناً مع فكرة أهمية العلاقتين في عرض مفاهيم تتعلق بالعلامة اللغوية، منها مبدأ (الاختلاف)، ومنها مبدأ (القيمة). أما كلمتا «الضم والاختيار» فإنهما تبيان مجرد كلمتين لا أهمية لهما إن لم نكشف عن استعمالهما في التراث استعمالاً يعبر عن الفكرة نفسها.

وأما علاقة التزامن والتعاقب المعبر عنهما أيضاً بمحورين رأسي وأفقي فمعلوم عند دارسي الحقل اللغوي كافة كيف ارتبط المفهومان «السنكروني والداياكروني» بتحول العناية بالدراسة اللغوية على يدي سوسير من المنهج التاريخي التطوري الذي كان سائداً في عصره وقبله إلى المنهج الوصفي الذي يعود إليه هو الفضل في إرسائه والدعوة إليه. وهذا أمرٌ لا يخفى على أحد، ولا يحتاج إلى دليل. أما في بحوث الأقدمين اللغوية فلا أثر لشيء من هذا.

* المعنى في الدراسة اللغوية:

سبق أن أشرنا إلى أن حمودة تلتبس عليه طبيعة الدراسة اللغوية وتختلط عنده بالدراسة البلاغية والأسلوبية. فمع أنه أشار - يبدو أنه أشار من غير قصد - إلى أن البنيوية اللغوية لم تعتن بأداء الدلالة، بل

بكيفية أداء التراكيب تلك الدلالة في المقام الأول، ومع ادعائه أن التراث العربي قامت فيه نظرية لغوية صالحة أن تتجاوز النظرية اللغوية الحديثة، وأن تعد في الوقت نفسه مستقلة تمام الاستقلال، راح أولاً: يقيم قضية اللفظ والمعنى باعتبارها ركناً من أركان النظرية اللغوية. وثانياً: لم يذكر سببويه إلا حين وصل إلى هذا الركن المفترض: «انشغل البلاغيون والنحويون ابتداءً من سببويه في القرن الثاني للهجرة بالعلاقة بين اللفظ والمعنى»⁽⁷⁹⁾. فهل معنى هذا أن عبد العزيز حمودة يرى أن إنجاز العرب في حقل الدراسات اللغوية يكمن في (تحرير المعنى) كما يقول؟

إن المعنى - من حيث هو معنى مقابل للفظ - هو آخر ما يُشغَلُ به النحويُّ ودارسُ اللغة/ النظام. ولا يهتم المعنى أحداً من النحاة إلا بالقدر الذي يكون به التركيب على صفةٍ معينة، وبما يختلف به التركيب ويتحول من حالٍ إلى حال؛ لأن النحو هو علم التركيب لا علم المعنى. وهذا الأمر أجمع على ذكره الدارسون قاطبة، ولا أعلم أحداً قبل عبد العزيز حمودة جعل من أركان الدراسة اللغوية قضية اللفظ والمعنى الشهيرة. ومن العجيب حقاً أن يُدرجَ قضية اللفظ والمعنى عنواناً في أركان النظرية اللغوية العربية، ثم يناقش في صلب الموضوع مسألة استعمال اللفظ على الحقيقة وعلى المجاز، وهو أمر غاية في الغرابة.

تأخذ الدراسة التركيبية من المعنى ما لا يزيد فيه أو ينقص منه في ذاته شيئاً عما هو مستقر له عند عامة المستعملين للغة. بل إنها تكتفي بما يخدم دراسة التركيب؛ فلذا لا تُعد بحال من الأحوال دراسةً للمعنى. وقد شعر المنظرون في الحقل اللساني الحديث بأهمية إقصاء دراسة المعنى من مجالهم؛ من أجل الوصول إلى دراسة علمية غير مشوشة بهلامية الدلالة وعدم استقرارها. يقول الدكتور محمد حسن عيد العزيز: «لكن موضوع المعنى مازال حتى اليوم مُختلَفًا في اعتباره علماً يمكن أن يخضع

لمقتضيات البحث العلمي. ولهذا أثر أصحاب المنهج الوصفي البنيوي تَجَنُّبَ الخوض في هذا الموضوع؛ باعتباره موضوعاً لا يمكن أن يخضع للملاحظة والتجربة. يرى جليسون مثلاً أن الدراسات التي تناولت جانب المعنى كانت أقل تطوراً من الدراسات التي تناولت جانب الشكل. وينتهي إلى أنه ليس من المقبول حتى الآن أن نعتبر هذا الجانب علماً⁽⁸⁰⁾. ويشير بعد ذلك إلى استشكال الدكتور السعيد بدوي قضية الوصول إلى تحديد معين للمعنى في حال لو أراد اللغوي إدخاله في الدراسة اللغوية؛ نظراً لاختلاف المعنى في كل سياق⁽⁸¹⁾.

ويعبر تشومسكي عن ضيقه بالمعنى، ويرى أن من عوائق الدراسة العلمية الانشغال بالدلالة، إذ يقول: «.. كيف أرى نظريات الدلالة؟ والواقع أنه ليس هناك من بين نظريات الدلالة نظرية واحدة جيدة جداً.. والذي لا جدال فيه أن الجزء الأكبر من نظرية الدلالة هو ما يسمى بالتركيب. فهو نظرية عن التمثيلات في العقل، أي: التمثيلات العقلية والأنظمة الحاسوبية التي تصوغ هذه التمثيلات وتعديلها، وهذا هو الجانب الأعظم من جوانب نظرية الدلالة. يضاف إلى ذلك جوانب أخرى لنظرية الدلالة تتعلق بالسؤال عن السبب الذي كانت من أجله الصلة بين كلمات مثل «يتبع»، و«يطرد» على الوجه الذي عليه.. وهناك الكثير مما يمكن قوله عن نظرية الدلالة.. لكنني أرى أن هناك القليل مما يمكن قوله عنها بطريقة بناءة»⁽⁸²⁾.

من هنا يمكن استنتاج أن سبب اضطراب المنهج في كتاب المرايا المقعرة بصفة عامة وفي باب النظرية اللغوية بشكل خاص، وهو اضطراب واضح لمن تصفح الكتاب؛ حيث تكرر القضايا وتداخلها في كل باب لا يحتاج إلى دليل، إنما يعود في المقام الأول لعدم وضوح الرؤية عند مؤلفه لمستويات الدراسة اللغوية والأدبية والنقدية. وزاد من هذه الضبابية

إصراره على استخراج نظرية لغوية ممهّدة للنظرية الأدبية؛ ربما لأنه رأى اعتماد النظريات الأدبية الحديثة على منجز لغوي سابق، هو منجز سوسير.

- وبعد: فإن في النظرية اللغوية العربية كما وردت في المرایا مجالات للتساؤل كثيرة، نكتفي بعرض أهمها فيما يلي:
- هل نحتاج للتوصل إلى نظرية أدبية عربية أن نصل أولاً إلى نظرية لغوية عربية، كما يتضح أنها قناعة الدكتور حمودة؟
 - هل يصح أن نقول: نظرية لغوية عربية؟ وما الفرق بين وصف اللغوية ووصف الأدبية بصفة العربية؟
 - إذا كان حمودة قد ادعى في أكثر من موضع من مرایاه المحدبة والمقكرة أن مشروعَهُ تأسيس لشرعية التراث ودعاوى غيره تأسيس لمشروعية الحداثة، فهل هذا صحيح بالنظر إلى ما عرضه في مشروعه النقدي؟ وهل ينتهي التساؤل عند حد قوله هذا؟
 - ماذا نسمي اقتناص ما في التراث مما لفت انتباهنا إليه وعیننا بنظيره الغربي حديثاً؟ أحسنُ هذا الصنيع أم سيئ؟ أمّن إسقاط القديم على الجديد هو، أم العكس؟ أم أنه لا يجوز قراءة كلِّ إلا في سياقه؟ وماذا يعني الوعي بالظاهرة قديماً مع عدم تسميتها وإطلاق المصطلح عليها، مع تسميتها في الحاضر؟

مما لا شك فيه عندي أولاً أن وصف النظرية اللغوية بالعربية خطأ محض. ولا يمكن أن نصف نظرية لغوية معينة بأنها فرنسية أو إنجليزية أو ألمانية أو روسية. إذ الدراسات اللسانية في العالم اليوم جميعها كلية لا تقتصر على لغة معينة إلا من حيث التمثيل بتراكيبها؛ فليست البنيوية

السوسيرية فرنسية ولا التشومسكية إنجليزية، ولا يوجد نظرية كيميائية فرنسية وأخرى إنجليزية. وعندني أن بين الحقلين اللغوي والأدبي فرقاً جوهرياً لا بد أن يؤخذ في الحسبان. هو أن الأدب فيه من الخصوصية أكثر مما في اللغة، وفي اللغة من الكليات والعموميات أكثر مما في الأدب. وبالمثل يمكن للدراسة اللغوية بما أنها معنية ببحث الظاهرة بحثاً شكلياً يقربها من العلمية أن تكون أقرب من الظاهرة الأدبية في الاتصال بكل منجز مماثل. بل لا بد في مظاهر متعددة منها أن تكون عالمية لا وطن لها.

غير أن انبناء النظرية الأدبية على المنجز اللغوي ليس حتمياً إلا بالقدر الذي ينظر فيه إلى مادة الأدب باعتبارها لغةً. أما أن ينقل النموذج اللغوي إلى الحقول الثقافية الأخرى كما حصل في البنيوية فظاهرٌ للعيان أنه ليس بلازم. وقد وقع في هذا الوهم مؤلف المرايا كما اتضح من العرض السابق.

بقي أن ننبه على نغمة المرايا التي أعيدت في أكثر من موضع، وهي إصرار المؤلف على الجزم بأن صنيعه إنما هو تأسيس لشرعية القديم، وأن من يرد عليهم - حتى من يتهمهم بإنطاق النصوص القديمة بما لا تحتتمل - لا يؤسسون إلا لشرعية الجديد. وهنا نعجب من جزمه بهذين الاتجاهين، والحكم لصالح نفسه فقط بالدفاع عن التراث.

أما قضية قراءة القديم بمنظار الحديث فإنها أحياناً تكون وبالاً على القديم لا خدمةً له. ويخشى في أحيان كثيرة أن يتحوّل البحث عن مشابهاة للمنجز الغربي في تراثنا إلى دليل نُقدّمه نحن للغرب - كما يقول الدكتور صالح معيض الغامدي - لتأكيد مصداقية نظرتهم وعالميتها، ونكتفي نحن العرب بهذا الدور، دور تقديم الأدلة. أو يدخل ذلك فيما يمكن تسميته بـ «ظاهرة سبقناهم»⁽⁸³⁾.

وعندي أن الفيصل في الحكم بإثبات الشبه بين القديم والجديد (في المصطلح أو في طبيعة دراسة الظاهرة أو نحو ذلك) أو نفيه في هذه الحال هو النظر الموضوعي إلى السياقين، وبصحة الحكم على تشابه السياقات يمكن التوصل إلى حكم صحيح في تلاقي دلالة المصطلح أو طبيعة الدراسة. ولهذا رأينا في هذه الدراسة حصول أخطاء الأحكام بحصول الأخطاء في فهم السياقات.

الهوامش

(1) ص 53.

(2) المرايا المقعرة ص 8.

(3) نفسه 8-9.

(4) ينظر مثلاً عرضه رسوم كمال أبي ديب البيانية في تحليل معلقة امرئ القيس: المحدثه ص 45، ورسوم حكمت الخطيب في تحليل قصيدة لسعدي يوسف ص 48، ورسوم هدى وصفي في تحليل رواية الشحاذ لنجيب محفوظ ص 49.

(5) المحدثه ص 53، وينظر ص 57، وينظر كذلك مبحث «اللغة الشارحة» ص 350 وما بعدها.

(6) المحدثه ص 187.

(7) إبراهيم، عبد الله وزميلاده. معرفة الآخر - مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ط 2، المركز الثقافي العربي سنة 1996م (ص 41).

(8) من أهمها كتابه المتداول: المقتصد في شرح الإيضاح - حققه د. كاضم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية: 1982م. وله كتاب الجمل في النحو بتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990م. وكتاب العوامل المائة، طبع عدة طبعات قديمة منها: طبعة بولاق في ضمن مجموعة عام 1247هـ، وطبعة لكنو عام 1259هـ، وطبعة تبريز عام 1292هـ، وغير ذلك. وله من التراث النحوي المفقود كتاب نوه الدكتور البدرائي زهران في (عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني ص 26) بأهميته وضخامة حجمه هو كتاب المغني، وذكر أنه يقع في ثلاثين مجلداً بإجماع الكتب التي ترجمت لعبدالقاهر. وتذكر

المصادر له أيضاً مصنفات أخرى غير المذكورة، كالعمدة في التصريف والتكملة، وهما في الصرف العربي. انظر: السيوطي، جلال الدين. بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، دون تاريخ (106/2)، بروكلمان. تاريخ الأدب العربي، تحقيق د. رمضان عبدالنواب وزميله، ط 2، القاهرة: دار المعارف (199/5 وما بعدها).

(9) ص 219.

(10) ص 242.

(11) ص 252.

(12) ص 253.

(13) ص 257-258.

(14) ص 258.

(15) ص 268.

(16) ص 284.

(17) ص 257.

(18) عاش عبّاد في القرن الثالث الهجري. من تلاميذ هشام بن عمرو المعتزلي. وتورد المصادر التي تذكره جدلاً ومناظرات بينه وبين ابن كُلاب المتوفى بعد سنة 240هـ. وتجعل بعض المصادر التي تترجم له اسم أبيه سلمان بدلاً من سليمان. وكان أبو علي الجبائي يصفه بالحدق. ذكر صاحب الفهرست أن له من المصنفات: كتاب الإنكار أن يخلق الناس أفعالهم، وكتاب تشبث دلالة الأعراض، وكتاب الجزء الذي لا يتجزأ. انظر: النديم، أبو الفرج. الفهرست، تحقيق رضا المازندراني. ط 3، بيروت: دار المسيرة، سنة 1988م (215، 230)، المقدسي، مطهر بن طاهر. البدء والتاريخ، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية (143/5)، ابن قاضي شعبة. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق د. الحافظ عبدالعليم خان، ط 1، بيروت: عالم الكتب، سنة 1407هـ (299)، الذهبي. سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزميله، ط 9، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة 1413هـ (551-552/10، 175/11).

(19) السيوطي، جلال الدين. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، دون تاريخ (47/1).

(20) قصاب، وليد. التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري. الدوحة: دار الثقافة، 1985م (ص 390-391).

(21) انظر: ابن جني، الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، ط 3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م (170-154/2).

(22) السابق 154-147/2.

(23) السابق 154/2. وانظر التراث النقدي والبلاغي ص 390. ويقول الدكتور صبحي الصالح: إن السيوطي قد أكد « أن أهل اللغة بوجه عام والعربية بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني. وبذلك تلاقى مع ابن جني على صعيد واحد.. على أن ابن جني يظل رائد اللغويين القدامى الذين لاحظوا هذه الظاهرة وقرروها ». دراسات في فقه اللغة، ط 10، بيروت: دار العلم للملايين، سنة 1983م (ص 151).

(24) المزهري 16/1. وانظر: راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980م (ص 85-86).

(25) انظر: ابن فارس، الصحابي. تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: عيسى البابي الحلبي (ص 6-9، 57).

(26) انظر نظرية اللغة في النقد العربي ص 86.

(27) المزهري 20/1.

(28) انظر الخصائص 48-41/1.

(29) الرازي، محمد بن عمر. المحصول، تحقيق محمد سعيد البديري، ط 1، بيروت: دار الفكر، سنة 1992م (1/246).

(30) عبد الغفار، السيد أحمد. التصور اللغوي عند الأصوليين، ط 1، جدة: دار عكاظ، سنة 1401هـ - 1981م (ص 40 فما بعدها).

(31) الأمدي، علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د. سيد الجميلي، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، سنة 1404هـ (1/109).

(32) قال التهانوي: « الجفر - بالفتح وسكون الفاء - هو علمٌ يُبَحَثُ فيه عن الحروف من حيث هي بناءً مستقلٌ بالدلالة، ويسمى بعلم الحروف، ويعلم التكسير أيضاً ». (التهانوي. كشف اصطلاحات الفنون، بيروت: دار صادر، دون تاريخ 202/1، وانظر أيضاً: 1251/3).

(33) عبد البديع، لظفي. التركيب اللغوي للأدب - بحث في فلسفة اللغة والأستيقا، ط 1، ناشرون ولونجمان، سنة 1997م (ص 66-67).

(34) السابق ص 68.

(35) نفسه ص 69 فما بعدها.

(36) يقول ابن عمر: « المبادئ: جمع مبدأ، وهو في الأصل مكان البداية في الشيء أو زمانه، ثم سمي به ما يحل فيه توسعاً مشهوراً كما هنا؛ فإن المراد ما يُبدأ به قبل ما سواه من مسائل هذا العلم، لتوقفه عليه ». ابن عمر، محمد. التقرير والتحبير، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، ط 1، بيروت: دار الفكر، سنة 1996م (ص 90).

- (37) الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البديري، ط 1، بيروت: دار الفكر، سنة 1992م (34/1).
- (38) التقرير والتحرير ص 90.
- (39) نظرية اللغة في النقد العربي ص 363.
- (40) السابق ص 363-390.
- (41) إسماعيل، عز الدين. مقدمة كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) أعمال ملتقى قراءة التراث النقدي، نادي جدة الأدبي، سنة 1409هـ/1988م (24/1).
- (42) عبد البديع، لطفي. الاسم والمسمى، منشور ضمن الكتاب السابق (203/1-218).
- (43) مقدمة قراءة جديدة 24/1.
- (44) انظر سوسير، فرديناند. علم اللغة العام، ترجمة الدكتور يوثيل يوسف عزيز، بيت الموصل، سنة 1988م (ص 37)، عبدالعزيز، محمد حسن. سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي (ص 20-25)، جاد الرب، محمود. علم اللغة نشأته وتطوره، ط 1، دار المعارف، سنة 1985م (ص 83-104، الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، بيروت: دار النهضة العربية، سنة 1406هـ/1986م (ص 27-32).
- (45) سامسون، جفري. مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة د. محمد زياد كبة، الرياض: جامعة الملك سعود، سنة 1417هـ (ص 42).
- (46) كذا في النص، وأظن المراد: الكفاءة والأداء.
- (47) عياد، شكري. قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه. منشور ضمن كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) (804/2).
- (48) انظر المرجع نفسه. 2/805.
- (49) نظرية اللغة في النقد العربي ص 204.
- (50) الزيني، حمزة. مراجعات لسانية (الجزء الثاني)، كتاب الرياض، العدد 75 - فبراير 2000م (ص 303). وينظر ص 306 فما بعدها. وينظر في التوافق بين التعليل النحوي عند العرب والتفسير في النظرية التوليدية التحولية، وكذلك اتفاق الطرفين اتفاقاً تاماً في العناية بالعامل النحوي: الملتح، حسن خميس. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط 1، عمان: دار الشروق، سنة 2000م (ص 31، 237-238).
- (51) الزيني، حمزة. مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53 ذو القعدة 1417هـ ربيع الآخر 1418هـ (ص 42-41) وانظر المقارنة التي عقدها أوين بين فكرة العامل في النحو ومدرسة التعلق الحديثة ص 43. وانظر بصفة خاصة منهج سيبويه كما يراه أوين مقارنة بالمدرسة البنوية الأمريكية في الثلاثينيات والأربعينيات ص 49.

- (52) انظر السابق ص 32-36، 53 فما بعدها.
- (53) انظر مراجعات لسانية (الجزء الثاني) ص 306، 307.
- (54) انظر الزجاجي. الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط 4، بيروت: دار النفائس، سنة 1402هـ/1982م (ص 66).
- (55) انظر الغامدي، محمد ربيع. اللغة بين التقعيد والاستعمال - نحو اللغة ونحو الكلام، مجلة جذور، العدد 6 - مع 1 - رجب 1422هـ سبتمبر 2001م (ص 185-210). وينظر للكاتب نفسه مقالة (سبويه في ذكرى ميلاد تشومسكي) جريدة الرياض، العدد 11735 - 10 أغسطس 2000م، والعدد 11749 - 24 أغسطس 2000م.
- (56) انظر مثلاً في تأكيد عناية أوائل النحاة ببيان التركيب لا بالإعراب كالمتأخرين: عبد اللطيف، محمد حماسة. اللغة وبناء الشعر، ط 1، القاهرة: دار الصفوة، سنة 1992م (ص 17). وانظر مراجعات لسانية (الجزء الثاني) ص 291 وما بعدها.
- (57) انظر ص 5 من هذه الدراسة.
- (58) انظر مدارس اللسانيات ص 25 فما بعدها.
- (59) انظر سوسير. فصول في علم اللغة العام. ترجمة الدكتور أحمد الكراعين. دار المعرفة الجامعية، دون تأريخ (ص 55) وترجمة يوثيل عزيز (علم اللغم العام) مرجع موثق سابقاً (ص 42).
- (60) انظر العبد، محمد. اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة - بحث في النظرية، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، سنة 1990م ص 16.
- (62) انظر تسكام، خالدة. جاك دريدا ونظرية التفكيك. مجلة الآداب الأجنبية، العدد 104. منشور في الإنترنت على موقع اتحاد الكتاب العرب.
- (63) انظر ثامر، فاضل. اللغة الثانية، ط 1، المركز الثقافي العربي، سنة 1994م (ص 8).
- (64) الخصائص 34/1.
- (65) من مسودات مخطوطة بحوزتي تعود إلى سنة 1413هـ، دونها طلاب الماجستير في السنة المنهجية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن الدكتور خاطر.
- (66) الراجحي، عبده. فقه اللغة في الكتب العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، سنة 1988م (ص 60).
- (67) مندور، محمد. النقد المنهجي عند العرب، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، دون تاريخ (ص 334).
- (68) المقعرة ص 242.
- (69) انظر روبنيز، روبرت. موجز تأريخ علم اللغة. سلسلة عالم المعرفة - عدد 227، رجب 1418هـ/نوفمبر 1997م (ص 325).

- (70) انظر عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، سنة 1411هـ/1991م (ص 175).
- (71) الخولي، محمد علي. الأصوات اللغوية، ط 1، الرياض: مكتبة الخريجي، سنة 1407هـ/1987م (ص 58).
- (72) انظر ابن جني. سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، ط 1، دمشق: دار القلم، سنة 1985م (1/17-6).
- (73) فقه اللغة في الكتب العربية ص 141-142.
- (74) انظر الخصائص 59-58/1.
- (75) انظر ما سبق ص 13 من هذه الدراسة.
- (76) المحصول 269/1 فما بعدها.
- (77) الغزالي. المستصفى. تحقيق محمد عبدالسلام عبد الشافي، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 1413هـ (18-19).
- (78) انظر مثلاً: ترجمة رثيف كرم للمصطلح في ترجمته كتاب كبير إيلام (سيميا) المسرح والدراما) ط 1، المركز الثقافي العربي، سنة 1992م (ص 35).
- (79) المقفلة ص 271.
- (80) عبد العزيز، محمد حسن. مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، سنة 1992م (ص 238).
- (81) انظر السابق ص 238-239.
- (82) تشومسكي. اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة الدكتور حمزة المزني، الدار البيضاء: دار تويقال للنشر، سنة 1990م (ص 162-163).
- (83) الغامدي، صالح معيض. ملاحظات وتعقيبات على السرقات والتناص، مجلة علامات، العدد 2 - مج 1، جمادى الآخرة 1412هـ (ص 183-189).



المدخلات

يوم الأربعاء 1423/1/13هـ

الجلسة السابعة

■ المشاركون:

الدكتورة/ فوزية بريون

الدكتور/ صالح زياد الغامدي

الدكتور/ محمد صالح الشنطي

الدكتور/ محمد ربيع

■ أدارها: الدكتور/ منصور الحازمي

مداخلة الدكتور/ حسن البنا عز الدين

لو أراد العقاد أن ينظر إلى التجديد في شعر شوقي كان من الممكن أن ينظر إلى مسرحيات شوقي فيرى فيها التجديد وكان من الممكن أن ينظر إلى المتنبي وهو ينتمي إلى النص القديم ويرى فيه نموذجاً لفكرة الفردية التي كان يسعى إليها ولكن العقاد كما هو معروف قد ذهب إلى السجن لأنه تحدي السلطة في مصر. أما بالنسبة للملاحظات التي وجدت

في كتب النقد القديم الخاصة بعبدالمالك بن مروان نستطيع أن نفسرها بفكرة علاقة الشاعر بالسلطة وعلاقة السلطة بالشاعر أكثر منها مسألة أدبية أو شيء من هذا القبيل وكل هذه الأمثلة الشعرية تُأول بأنها تقوم علي أن عبدمالك بن مروان كان أديباً وشاعراً لكن حين يقول الشاعر ابن الرمة: « ما بال عينك منها الماء ينسكب »؟! فيغضب عبدمالك لأنه لم يفهم شطر البيت.

الدكتور / عزت خطاب

عندي مجرد ملاحظة سريعة للدكتورة فوزية بريون أقول فيها إنها تحدثت عن العقاد اعتماده على الشخصية كان وراء هجومه على شوقي والقصيدة التقليدية فأنا أقول إنه لا يمكن فصل الذات عن الناقد وإنما القضية قضية نسبية وهي استشهدت باستناد هش وهو مثل العقاد في قضية مزاجه الحاد وإلي جانب صرامته فيما يكتب، أما ما كتبه الدكتور الشنطي فلقد رأيت في إحدى الفضائيات وهو يسأل عن انشغاله بجماليات القصيدة فقال: انشغاله بالجماليات لا يعني تخليه عن القضية ولكن السؤال هل انشغال الشاعر بالجماليات يعني عجز الرؤية عن الخروج من الأزمة أم أن القضية قضية استراتيجية فقط.؟

الدكتور / محمد مهدي غالي

بالنسبة للدكتورة فوزية فأنا أشارك الدكتور عزت فيما قال لأنها تشكو غياب التماسك المنهجي فنص العقاد لم يخضع خضوعاً عميقاً كرؤية مستمدة من نظرية التلقي وبدأت الاستعانة بنظرية التلقي أشبه

بحلية تملثت في فاتحة الدراسة وتناثرت من حين لآخر في الورقة لأن الباحثة كانت مشغولة بمناهج نقدية أخرى تاريخية ونفسية واجتماعية وقد عادت إلى شوقي ضيف وإلى مندور وغيرهما وبقي العنوان غريباً في حين ظلت الدراسات تحلق في بحور مختلفة أخرى. أما الدكتور محمد ربيع فقد كنا ننتظر الكثير ولكن أن نضع على سوسير عمامة أو نضع على ابن جني أو سيويه قبعة هذه مسألة إلى أين تقودنا ونسمع أن اللغة الحديثة هي المسائل التي طرحتها النظرية اللغوية العربية، لا أدري ما هو منطق هذا التشابه وهذا التطابق بين الأنا والآخر أو بين الماضي والحاضر ما أظنه صحيحاً. أما الدكتور صالح الغامدي أظن أن سلطة النموذج لا تحكم النقد العربي القديم وإنما سلطة النموذج قابلة في النقد الكلاسيكي بشكل عام حين قام الكلاسيكيون بمحاكاة الأدب اليوناني والروماني القديم وسلطة النموذج تحكم الإبداع أو ما يسمى قلق التأثير! كنت أرجو أن يربط الدكتور صالح بين سلطة النموذج في النقد العربي القديم والنظرية الكلاسيكية بوجه عام وفي الإبداع الأدبي أيضاً وأن سلطة النموذج ذات تراث نقدي قديم ولكن في نقدنا المعاصر كذلك لأنني أعتقد أن الإشكالية الأساسية للنقد المعاصر هي أن النموذج يستمد به ويحكم آليات اشتغاله. أما الدكتور الشنطي فالذي لفت نظري قوله إن شعر أدونيس؛ يمثل قطيعة كاملة مع الذاكرة التراثية الشعرية. أعتقد أن هذا الكلام ليس صحيحاً ولكن أدونيس يتمثل التراث بطريقته الخاصة ونجد ذلك في ديوانه « من أغاني مهيار الدمشقي » وديوان « الكتاب » والذي يعتبر حواراً عميقاً جداً مع التراث.

الدكتورة/ نورة الشملان

بالنسبة لبحث الدكتورة فوزية بريون فأنا أقول لها إن النقد ينبثق

عادة إما من الإعجاب أو يكون مبعثه الاستهجان؛ والنقد الموضوعي لا نجده إلا في الرسائل أو الدراسات الأكاديمية. وقد أكد البنيويون على عدم وجود القراءة البريئة، طه حسين عندما درس المتنبي انطلق من عدم الإعجاب في حين كانت دراسته عن المعري منطلقة من الإعجاب والعقاد يسير مع أقرانه في هذا الخصوص. الملاحظة على الدكتور صالح الغامدي لا أدري إذا كان فهمي خاطئاً؛ الملاحظ أنه وضع جميع النقاد القدماء في خندق واحد من حيث تأصيل النموذج؛ وعلى سبيل المثال قدامة بن جعفر قال إن قيمة المعنى ليس بابتكاره وإنما في طريقة المعالجة؛ على حين أن النقاد القدامى قد قدموا امرئ القيس لأنه قد سبق إلى معانٍ لم يتناولها أحد.

الدكتور/ يوسف العارف

أريد أن أقف مع الدكتور الشنطي لأثني على العنوان كعتبة نصية وربطها بما ورد في سورة يوسف وهل هناك تشظي لهذا العنوان من خلال التناص القرآني؟ ثم هل البنية الشكلية التي ذكرتها أحد عشر مقطعاً وأحد عشر سطرأ في المقطع الأخير هل هذا يكفي كي نفسر النص أو دلالة النص أحد عشر كوكباً أو في جماليات هذه القصيدة! كيف نستثمر العتبة النصية الأولى وبالذات التاريخية لقراءة النص؟

الدكتورة/ أميرة كشغري

سؤالي موجه إلي الدكتور محمد ربيع؛ أفدتنا عن النظرية اللغوية العربية وهذا ما يطلق عليه اسم الكليات اللغوية؛ فهل تعتقد أن ظاهرة العالمية أو عموميات اللغة وهي دراسة ظواهر أو إيجاد سمات مشتركة

بين اللغات وهذا ما تدرسه مناهج اللغات الحديثة الغربية. فهل وجود مثل هذه الظاهرة يغني عن وجود نظرية لغوية؟ وفي الواقع كما كنا أردنا سواءً اتفقنا أو اختلفنا بالنسبة لوجود نظرية لغوية عربية وضرورة قيودها على الرغم من أن جميع هذه الظواهر قد درست وبغض النظر عن طريقة دراستها أو أنها أثبتت في الدراسات اللغوية العربية؛ هل دراسة اللغة كظاهرة كونية تغنينا عن وجود استثمار النظرية اللغوية العربية؟ أما الدكتور الشنطي فأعتقد أن قراءة النص الشعري لمحمود درويش وددت لو أنه أوضح أكثر بالنسبة للعنوان؛ فكما ذكر الدكتور يوسف فهل استخدم العنوان كدلالة ولم يوضح لنا وشرح العنوان أكثر.

الدكتور / سعيد القرني

لي تعليق على ورقة الدكتور محمد ربيع ذكر الصوت هو الجانب الإيقاعي أو هو الكلام وذكر الصوت المثالي والصور التعددية للصوتية. ولا أدري إن كان الحرف من قبل اليوني فوس أم فوليم، وذكرت أن النحو علم يهتم بالألفاظ لا المعاني أو التركيب. ومثلك لا يجهل أن الإعراب فرض المعنى وما قولنا فاعل ومفعول وحال وتمييز إلا معانٍ يتوخاها علم التركيب والإعراب في أصل دلالاته اللغوية هو الإبانة والإفصاح عن المعاني في التركيب وهذه الفاعلية والمفعولية معانٍ أم هي مبادئ، ولا شك أن اللفظ والمعنى وجهان لعملة واحدة ولا ينفك أحدهما عن الآخر وإلا كان المقصود ذا قيمة. أما إضافتي فهي عن سنن الكون في التفكير تقتضي أن يفيد الناس من خالقهم والحكمة لا تختص بجنس دون جنس أو أمة. دون أمة وقد أفاد الغرب كثيراً من إسهامات المسلمين ولا أقول العرب الحضارية مادة ومعنى وليس هذا كلام إنشائي بل حقيقة.

الأستاذة/ الجوهرة المعيوف

بالنسبة للدكتور محمد ربيع أقول له إن العلاقة عند سوسير تقوم على كونها اعتباطية؛ وبما أنك تلمست العلاقة الاعتباطية في تراثنا النقدي فهل تلمست العلاقة الفرقية فيه وليتك توضح؟

الدكتور/ إبراهيم السهلي

تعليقي يتعلق بورقة الدكتور الشنطي. بالنسبة للشاعر محمود درويش فالقصيدة نصاً أو قراءة فحقيقة أنها لم تحقق في أنفسنا ما حققته قصيدة أبو البقاء الرندي أو ابن الأبار الأندلسي.!. والمشكلة تكاد تكون متقاربة والسبب في ذلك يعد معروفاً بالنسبة لكم وكان منطلقهما إسلامياً وعالجا قضيتهما من منظور إسلامي. أما درويش فيعالجها برؤية أخرى أنتم تعرفونها. والقضية الفلسطينية مرّ عليها نصف قرن ولأن منطلق القومية العربية لم يحقق شيئاً لا من قبل الشعراء ولا من قبل المثقفين، ولا من قبل غيرهم.

الدكتور/ عوض الجميعي

أوجز مداخلاتي لكل من الدكتورة فوزية وأقول إن الموضوع بحاجة إلى إعادة النظر من زاوية أن العقاد جاء من مدرسة معينة ويريد أن يحطم أنقاض المدرسة القديمة ليقيم عليها نظرية حديثة أو منهجاً حديثاً. وبالنسبة للدكتور الشنطي سؤالي له عن أحد عشر كوكباً على أحد عشر مشهد أندلسي؛ والعنوان يشير إلى ما احتواه من مضمون النص ومربوط بالعنوان! وهل كان الشاعر في حالة من اليأس حين جعل جزء من العنوان

المشهد الأندلسي؟ أتمنى ألا يتحول موضوع فلسطين إلى ما تحولت إليه الأندلس!. أما الدكتور صالح زياد الغامدي فأشكره علي ملاحظاته الواسعة والعريضة؛ لكن السؤال هل الأطروحات التي طرحها النقاد والبلاغيون العرب؛ هل هي كانت فعلاً حجر عثرة أو سلطة أم هي من باب الإرشاد إلى حد أنه النموذج والمسلك في نهج القدماء وما إلى ذلك!. أما الدكتور محمد ربيع فأرجو منه أن يمد في نظرية سوسير؛ وكان يتحدث عن الفرق بين اللغة والكلام. والمعروف شارل وهو من تلاميذه قد طور هذه النظرية تطوراً كبيراً؛ طوره في مجال الدراسات الأسلوبية فأصبح ما يسمى بعد ذلك الأسلوب هو الرجل؛ وقديماً قال الجاحظ: اختيار الرجل قطعة من عقله.

الأستاذ / عبدالرحمن المحسني

الدكتورة فوزية بريون خرجت من تهمة إنصاف أحمد شوقي إلى اتهام العقاد؛ وفي تصوري أن مفهوم العقاد للشعر هو الذي دفعه إلى هذا الهجوم على شوقي. ونحن نرى من وقف مع العقاد. فهناك من دافع عنه. والأستاذ أحمد عطار في كتابه عن العقاد يشير إلى وقوفه ضد شوقي والعقاد لم يقف في وجه شوقي فقط وإنما في وجه ابن المعتز.

وشعر شوقي فيه قصائد كثيرة لا نرى فيها إبداعاً شعرياً وهل هذه تعد سلطوية من الدكتورة فوزية ضد العقاد.؟ أما الدكتور صالح زياد الغامدي فأقول له ألا ترى أن سلطوية النص النموذج لازالت تطال النص الحقيقي إلى اليوم وسيستمر إلى ما شاء الله!. إن هذه السلطوية اكتسبها في تصوري من اقترانه من السلطة السياسية حيث كان صوت القبيلة في العصر الجاهلي ثم أصبح صوت السياسة في العصر الأموي في حين أن تجربة جديدة من الموشحات فيها النص الجديد الذي لم يستطع أن يرتقي إلى هذه اللحظة إلى السلطة.

الأستاذ / عبدالله بانقيب

تساؤلي إلى الدكتور محمد ربيع هل نحن في حاجة في الأدب إلى ابتكار نظرية لغوية وكأني به يستنكر حاجتنا إلى النظرية اللغوية في دراسة الأدب أقول للدكتور ربيع إن حاجتنا إلي النظرية اللغوية حاجة ماسة وخاصة أننا إذا علمنا أن الأدب لا يمكن أن يقوم إلا من عدول ملهمين وتصوير عن لغة مثالية معيارية لذلك فإننا عندما نتجه إلى دراسة اللغة لا نتجه إلا لمعرفة هذا النمط المثالي والمعيارى ثم ندرس الأدب وندرس مدي اختراقه لهذه المثالية والمعيارية بأن الإبداع رمز بهذا الاختراع ورهن بهذا التجاوز وهذا ما حدث عند البلاغيين والنقاد العرب والغربيين.

رد الباحثين على المداخلات الجلسة السابعة

الدكتور / صالح زياد الغامدي

أنا قصدت بالسلطة السلطة الفنية تحديداً؛ وأن مفهوم السلطة بمعناه الثقافي والفني لا يطرأ علي المفهوم السياسي. والسلطة بمعنى أو بآخر تحمل مفاهيم عدة بمعنى أن التحدي للسلطة الفنية معينة هو في جانب من تحدي العمق لمعايير معينة. أما الدكتور غالي؛ فأنا أوافق تماماً

في مسألة الربط بين النقد العربي القديم والسلطة فيه والكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة وما طرحه من قلق التأثير عند هارد بلوم هذا يبدو لي هدية أثنمها جيدة له وسيستفيد منها بحثي إن شاء الله.. أما الدكتورة نورة الشمالان فكان سؤالها حول وضعي للنقاد القدامى جميعاً في خندق واحد لكن لو قرأت البحث لرأت أن البحث في نصفه الثاني القاضي الجرجاني يعالج مسائل تعمق فيها؛ وإن كانت بطريقة تخرج عن الإطار المعرفي ككتاب الوساطة وهو أمر لا يخفى؛ فكثير من النقاد القدامى تحمل آراؤه شيئاً من الازدواج بين جانب فيه عبودية ورغبة أخرى طامحة تمتد من القصيدة! نجد هذا عند القدامى مثل ابن قتيبة.. أما الدكتور الجميعي؛ يتحدث هنا عن آراء النقاد القدامى؛ هل آراؤهم حجر عثرة وهل هي فعلاً سلطة؟ آراء النقاد ليست سلطة بل هو دليل؛ أنهم واقعون في قبضة الرأي؛ فالقدامى يقولون بسلطة معينة وبالتالي فكلامهم تعبير.. أما الأستاذ المحسني عن السلطة والنص الحديث؛ فهذا كلام يتصل برأي محمد مهدي غالي؛ وهو أيضاً يتناسب مع تطلعات البحث إلى إكماله.

الدكتورة/ فوزية برون

الدكتور غالي أشكره على ملاحظاته؛ وكنت أتمنى أن يكون أكثر تحديداً في الإشارة إلى عدم تماسك المنهج في ورقتي. وأنا أسأله: ما الذي يمنع اعتبار نقد العقاد لشوقي قراءة؛ وهو قد قال إنه اتباع لنظرية التلقي أو اعتباره قراءة خيبت توقعات العقاد نفسه؛ وكل ما كان البحث عنه هو الدوافع القرائية غير الفنية التي اتكأ عليها العقاد في هجومه الشديد على شوقي.. أما الدكتورة نورة فأنا لا أعتقد أن القراءة جديدة؛ ولم أقل

بها؛ ولكن الدخول إلي النص يجب ألا يكون متصيداً للنفس! وكما ذكر د. حسن البنا إنه لو أراد العقاد أن يجد تجديداً في شعر شوقي لوجده.! والورقة حاولت تسليط الضوء على التعسف في التركيز على العيوب دون المحاسن.! أما الدكتور عوض الجميعي، فقد قال: يجب إعادة النظر على اعتبار أن العقاد في توجهه يريد تقويض المدرسة التقليدية القديمة، وأني أحيله إلى كتاب العقاد عن شعراء مصر وبيناتهم في القرن الماضي؛ أيضاً كتاب الديوان ليقراً النصوص التي تشير إلي هذا إشارة صريحة؛ هذا من كلام العقاد نفسه وإن دافع عنه العطار بسبب الصداقة التي تربط بين الاثنين.

الدكتور/ محمد صالح الشنطي

حقيقة يا دكتور عزت أن الشاعر قد ترك القضية؛ ولكنه أسلم شراعه ولاذ بالقصيدة كما يلاحظ في قصيدة أحد عشر كوكباً؛ وأمامي نص يردد كلمة غني... غني... غني ما يربط بين الأرض والقصيدة في انتقالها من الأرض إلي القصيدة ثم يتعد ولا يرى أفقاً؛ وكنا نراه في قصيدته عابرين في كلام عابر، وشيء آخر يفتح أفقاً للمستقبل، أما مداخلة د. محمد مهدي فيما يتعلق بقطيعة أدونيس مع التراث هو في قطيعة جمالية ربما هذا الذي لاحظته. عليه وهناك سؤال أي نوع من التراث هذا الذي استثمره أدونيس ودعا إليه؟ يمكننا الرجوع إلي كتابه عن الثابت والمتحول لنجد أي تراث يتحدث عنه أو يقيم علاقة مع التراث الباطن؛ وهذه مسألة لا أريد أن أتحدث فيها طويلاً؛ لكننا واثقون أن القطيعة واقعة؛ سواء كانت الذاكرة الجمالية أو مع الذاكرة بشقها الآخر.. والدكتور العارف والدكتورة أميرة والدكتورة جوهرة المعيوف والدكتور

العتبة التاريخية أو التلاحم في العنوان. ! وأنا أود أن أشير إلى أن الأحد عشر كوكباً استثمر فيها معنى الإضاءة الشديدة التي تسلط على المشهد الأندلسي الذي يشير إلي تلك النهاية المظلمة بعد الخروج من بيروت؛ ثم أحد عشر كوكباً تشير إلى القصة القرآنية للنبي يوسف عليه السلام ولها علاقة أيضاً بالتركيب والمكر وما إلى ذلك. وهذه ربما ارتبطت بإخوة يوسف.

وفيما يتعلق بسؤال أبي البقاء الرندي؛ وأنا أقترح عليه أن نُميت المؤلف وننتهي من هذه القضية ونتعامل مع النصوص. وفيما يتعلق بالدكتور المحسني عن السلطوية؛ هو أنه أوشك أن يمارس علينا سلطوية أخرى؛ وأنا هنا أقول نترك النسق للمستبد؛ وليقبلنا نسق جديد إلي جانب نسقه.

الدكتور / محمد ربيع الغامدي

سأبدأ بالرد على الدكتور مهدي غالي. فيما يخص مسألة اللغة إلباس عبدالقاهر قبعة بارت؛ وأرفض إلباس أحد المعاصرين عمامة سيبويه. وأنا معك ومؤيد لك في مسألة التناس المتشابه وهي ليست مما نصت عليه في هذه الورقة؛ لأن من مآخذي على المرايا أمور تتعلق بما تفضلت به. لكن مع هذا، فإن مسألة اللغة والكلام ليست من هذا القبيل؛ واللغة والكلام ما اكتسبت أهميتها عند سوسير إلا أنها تعبر عن جوهر ما يبحث. وعندما نبحث في القديم نجد أن القديم اهتم فعلاً بهذا الجوهر الذي يراه سوسير أنه لا يحب اللغة إلا هو؛ وهو إثبات للمشابهة أو عدم المشابهة؛ ولكن لا يحددنا سوسير ولا مصطلحاته، فمسألة اللغة والكلام لم تكن نقلة لسوسير إلا لأنها الكلمتان اللتان تعبران جوهر ما يبحث؛

ما عداها تكملة للمنظومة الاصطلاحية الأخرى؛ لو لم نجد في بحث
القدماء للغة أنهم فعلاً اهتموا بهذا البحث عند مسألة التقصير.

* * *